المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الثالث

يناير ٢٠٢٠

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد سلطان عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

المواجهة القانونية والأمنية
لمحاولات تزييف وعي المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي

عاصم على احمد الشريف

.

المواجهة القانونية والأمنية لمحاولات تزييف وعي المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي

عاصم على احمد الشريف

مقدمة Introduction:

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي من أشهر الأنشطة البشرية على الإنترنت، وقد أثبتت الدراسات انه يسهل استدراج الإنسان إلى مرحلة إدمان متابعتها. وقد أدى إدمان البشر لتلك الوسائل أن أصبحت تتحكم في بناء الوعي لدى المواطنين حيث صارت هي البيئة التي يستقون منها المعلومات والأفكار. ويمكن لصانعي التكنولوجيا ومطوروها التلاعب بآليات تلك الوسائل بسهولة لتحقيق أغراضهم، التي قد تتمثل في استخدامها لتزييف الوعي لدى المواطنين وصولاً لإسقاط الدول. فبدأت الأنظار تتجه إلى إمكانية استخدام تلك التكنولوجيا كسلاح لتدمير الدول من داخلها باستخدام مواطنيها دون الحاجة إلى التدخل العسكري أو المواجهات المسلحة، اكتفاءً باستخدام تلك القنابل المعلوماتية التي ترسلها لوحات الكمبيوتر، فيما ما عُرِف بحروب الجيل الرابع والخامس أو الحروب الهجينة.

تعتبر اليات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتزييف الوعي لدى المواطنين والتي تستهدف بقاء الدولة ذاتها أحد أشكال الأفعال الإجرامية الإرهابية المكونة لجرائم تقنية المعلومات. تتمتع جرائم تقنية المعلومات بطبيعة خاصة تختلف عن الجرائم التقليدية، من ناحية مواصفات مسرح الجريمة، وطبيعة الدليل الثبوتي، والمهارات الواجب توافرها في القائمين على مواجهتها على اختلاف فئاتهم، كما تواجهها العديد من التحديات والإشكاليات، القانونية، والسياسية والجغرافية، والتقنية الفنية، التي قد تمكن المجرم المعلوماتي من الأفلات من العقاب.

وقد اهتم العالم اجمع بالمواجهة القانونية لتلك الجريمة، فصدرت التشريعات الوطنية وعقدت الاتفاقات الدولية والإقليمية لمواجهتها، ولم يكن المشرع المصري غائباً عن ذلك، فأصدر حزمة من القوانين التي تعمل على مكافحتها، كان من أهمها المادة ١٨٨ من قانون العقوبات المصري التي تحدد السلوك الإجرامي والعقوبة المقرر لجريمة نشر الأخبار الكاذبة، والمواد أرقام ١٧١، ١٨١، ١٨٢، ١٧٩، ١٨٤وتم تتويج مجهودات المشرع المصري في

مكافحة تلك الجريمة بصدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ الخاص بمكافحة الإرهاب والقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بحماية الملكية الفكرية. ورغم تصدى المؤسسة الأمنية لإنفاذ تلك القوانين، برصد اليات ارتكاب جرائم تقنية المعلومات، واتخاذ تدابير تحجيم أضرارها، وتحديد مرتكبيها، وتقديمهم للعدالة. وانتهاجها الأليات التي تكفل التغلب على التحديات، وتحقيقها العديد من النجاحات، إلا انه يجب العلم دائماً أن مكافحة جرائم تقنية المعلومات هو عمل مجتمعي شامل، يحتاج إلى تكافل كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ولا يمكن قصر مواجهته على العمل الأمني فقط.

أهمية الدراسة Importance:

في ظل انتشار فكرة حروب الجيل الرابع الهادفة لتدمير الدول من الداخل دون الحاجة إلى خوض مواجهات مسلحة مباشرة معها، والتي يحتل تزييف وعي المواطنين وتوجيه إدراكهم مكان الصدارة في مخططاتها، فقد كان لزاماً علينا مدارسة دور وسائل التواصل الاجتماعي المدعومة بمواقع زراعة المحتوى في هذا التزييف وكيفية مواجهة ذلك.

منهج الدراسة Methodology:

يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي حيث تطرق إلى مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي، أنواعها، طبيعتها الخاصة، الأثر الذي تحدثه في وعي المواطنين والمبادئ القانونية والفنية التي تشكل الأطر التي يمكن استخدامها لحماية المواطنين من تزييف وعيهم في ظل تلك الوسائل، وتحديات ذلك وأفضل السبل لمواجهة تلك التحديات.

فروض وتساؤلات الدراسة:

تناقش الدراسة إشكالية مهمة حيث تحاول الإجابة عن العديد من التساؤلات حول مواقع التواصل الاجتماعي، أنواعها، طبيعتها الخاصة، الأثر الذي تحدثه في وعي المواطنين، الأطر القانونية لمكافحتها، تحديات تلك المكافحة، سبل مواجهة تلك التحديات.

وتتمثل تلك الإشكالية في مجموعة من التساؤلات هي:

- ما المقصود بوسائل التواصل الاجتماعي، وماهي الدوافع التي تؤدي لانتشارها؟
- ما هو الوعي وهل تؤثر به وسائل التواصل الاجتماعي؟ وماهي الآليات التقنية التي تسمح بتزييفه عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
- كيف يمكن حماية المواطنين من تزييف وعيهم في ظل وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ما هو الإطار القانوني لتلك الحماية؟ وهل يمارس النظام القانوني لحماية حق المؤلف دور في هذا المضمار؟
- ما هو دور المؤسسة الأمنية في تلك الحماية، وما التحديات التي تواجهها؟

خطة الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المتعددة السابق الإشارة اليها سنقوم بمدراسه وسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة وبيان أنواعها وطبيعتها ومدى تأثيرها على المجتمع، وكيف يمكن تحصين المجتمع ضد مخاطرها، وما هو دور المؤسسة الأمنية في مواجهة هذا التزييف ومجهوداتها في هذا الشأن، كما سنتطرق إلى تحديات تلك المواجهة وسبل التغلب على تلك التحديات من خلال التقسيم التالي.

المبحث الأول: المفاهيم القانونية والتقنية

- **المطلب الأول:** ماهية وسائل التواصل الاجتماعي.
- **المطلب الثاني:** ماهية الوعي وطرق التأثير فيه.

المبحث الثاني: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتزييف الوعي

- **المطلب الأول:** الآليات التقنية.
- **المطلب الثاني:** الإطار القانوني للمواجهة وتحدياتها.

المبحث الثالث: دور المؤسسة الأمنية والآليات التي تستخدمها في المواجهة.

- **المطلب الأول:** الدور الذي تمارسه المؤسسة الأمنية في المواجهة.
- **المطلب الثاني:** اليات المواجهة ومجهودات المؤسسة الأمنية.

المبحث الأول

المفاهيم التقنية والقانونية

تمهيد وتقسيم:

في ظل التنامي الكبير لتكنولوجيا المعلومات، وتداخله مع كافة مناحي النشاط الإنساني، كان من الطبيعي أن يؤثر على طبيعة العلاقات بين البشر، ووسيلة تواصلهم مع بعضهم البعض، حتى أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات هي التي تسيطر على العلاقات بين البشر، ممن استهوتهم أساليبها الساحرة للجذب، وآلياتها التقنية التي لا حصر لها التي جعلتها تستهوي متابعيها من جميع الفئات ومن جميع الأعمال، وهو ما يجعلها سلاح ذو حدين فهي من شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على العديد من القيم الإيجابية، وعلى النقيض من ذلك فقد ساهمت بشكل كبير في فرض الكثير من السلوكيات السيئة التي أصبح المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية تعاني منها معاناة شديدة فقد ساعدت على انتشار العنف والجريمة وساهمت كثيرا في تفكك العديد من الأسر العربية وغيرت فكر الشباب العربي.[١] كما ساهمت في تزييف وعي المواطنين في كثير من البلدان ودفعتهم لثورة افتراضية لأهداف وهمية سوقت لها تقنيات التزييف عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وسوف نتناول خلال هذا المبحث بالدراسة ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وطبيعتها، من الناحية التقنية والقانونية من خلال مطلبين، المطلب الأول نتحدث خلاله حول مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي وأنواعها، المطلب الثاني نتطرق فيه بالبحث ماهي الوعي القومي وكيف يمكن تزييفه.

(١)عبد الرؤوف، سامي (٢٠٠٠) الإنترنت في العالم العربي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، ع. ٤، ص٣٥.

المطلب الأول

ماهية وسائل التواصل الاجتماعي

١ – وسائل التواصل الاجتماعي في اللغة:

التواصل لغةً هو الاقتران والاتصال والصلة والترابط والالتئام والجمع والإبلاغ والانتهاء والإعلام، وتعني إنشاء علاقة ترابط وإرسال وتبادل، وتوَاصلَ الصَّديقَانِ، أي واصلَ أَحدُهما الآخرَ فِي اتِّفَاق ووئام: اجْتمَعا، اتَّفَقا، وتواصَلَ الحديثُ حَوْلَ الْمَائِدَةِ: أي تَوَالَى، وتواصلتِ الأشياء، أي تتابعت ولم تنقطع.

ويمكن تعريف التواصل بأنه مهارة يمكن أن يتم اكتسابها عن طريق التعلم وتشتمل مهارات إرسال المعلومات واستقبالها، وتبادل الأخبار والأفكار بين الناس، و يولد معظم البشر بفطرة تمكنهم من إجراء المحادثات مع الآخرين، وتتفاوت هذه المهارة من شخص لآخر، ويجب أن تتوافر في عمليات التواصل بين البشر عدة عناصر أساسية، وهي الشخص المُرسل والرسالة التي يرغب في إيصالها، والشخص المُستقبل لتلك الرسالة، وتؤثر في فعالية عملية التواصل مجموعة من العوامل، من أبرزها (المستوى الاجتماعي أو الوظيفي بين اطراف عملية التواصل، الفروقات الثقافية، وسيط نقل الرسالة، طول مدة التواصل، استخدام اللغة، كما قد يوجد مُعوقات تحد من فعالية التواصل) وغير ذلك من العوامل، وتتعدد وسائل التواصل في أشكالها وطُرُقها، ومن بين تلك الطرق هي الكتابة التي تأخذ منحى كبير في عالم التواصل الحالي بين الناس مثل الرسائل والفاكس والبريد الإلكتروني والتقارير وغيرها، وقد أخذت وسائل التواصل الاجتماعي التكنولوجية مساحة كبيرة من عمليات التواصل بين البشر في الوقت الحالي. [١] وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي شكلا جديداً من أشكال الاتصال عبارة عن تقنيات موجودة على شبكة الإنترنت يستخدمها الناس، للتواصل، والتفاعل مع بعضهم البعض.

٢ –وسائل التواصل الاجتماعي في الاصطلاح:

يقصد بمصطلح التواصل، عمليّة نقل الأفكار والتجارب وتبادل المعرفة بين الأفراد والجماعات، وقد يتم التواصل بصورة ذاتية بين الإنسان ونفسه أي

[١] ioc.edu.my/images/demo/printedMaterial/OUMH1203.pdf

حديث النفس، أو جماعياً بين الإنسان والآخرين، ويسمى في هذه الحالة بمصطلح التواصل الاجتماعي، وهو مبنيٌّ على الموافقة، أو المعارضة والاختلاف، كما ويُعدُّ جوهر العلاقات الإنسانيّة وهدف تطويرها.

ومصطلح "مواقع التواصل الاجتماعي" مثير للجدل، نظرا لتداخل الآراء والاتجاهات في دراسته. عكَس هذا المفهوم، التطور التقني الذي طرأ على استخدام التكنولوجيا، وأُطلق على كل ما يمكن استخدامه من قبل الأفراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة. وقد تطور مصطلح "وسائل التواصل الاجتماعي" ليشمل كل أدوات التواصل الإلكتروني الموجودة. كما يستخدم بعض الأشخاص مصطلح وسائل الإعلام الاجتماعي الإلكتروني على نطاق أوسع، لوصف جميع أنواع الظواهر الثقافية التي تنطوي على التواصل، وليس تقنيات التواصل فحسب. ففي كثير من الأحيان، يستخدم الأشخاص كلمة وسائل الإعلام الاجتماعي لوصف المحتوى المقدم من قبل المستخدمين (user-generated content)، ويقصد به المحتوى الذي يقوم المستخدمون بكتابته، ونشره ومشاركته باستخدام أدوات النشر الإلكتروني. كما عرفه بعض الفقهاء بانه "منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها"[١]. كما تم تعريفها بأنها شبكة تضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الاهتمامات والميول والرغبة في تكوين بعض الصداقات من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية، [٢] وقد ظهرت شبكات التواصل الاجتماعيّ لأول مرة عام ١٩٩٤م، حيث أنشئ موقع باسم (Geocities)، الذي أتاح للمُستخدمين فُرصة إنشاء مواقعهم الخاصّة. ومع العام ١٩٩٧. وقد ظهرت أولى وسائل التّراسُل الفوريّ تحت اسم إيه أو إل (AOL)، وهي تُشبه مواقع التّواصل الاجتماعيّ الحديثة، حيث مكنت المُستخدمين من مُشاركة معلوماتهم الشخصيّة. [٣]

---

[١] راضي، زاهر(٢٠٠٣) "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة التربية،ع. ١٥، جامعة عمان، ص٢٣.

[٢] مزيد، بهاء الدين محمد (٢٠١٢) "المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية/ كتاب الوجوه نموذجاً"، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

[٣] https://1stwebdesigner.com/history-of-social-networking/

٣ -أنواع وسائل التواصل الاجتماعي:

تختلف تقنيات التواصل بين البشر وتتعدد تبعا لكيفية إجراء هذا التواصل، فمن الممكن أن يكون التواصل باستخدام الكلمات فيما يعرف باللغة، كما قد يكون عن طريق التشخيص. ويمكن تلخيص تلك الوسائل التي يستخدمها البشر للتواصل فيما يلي:

١/٣ التواصل اللفظي (عن طريق اللغة): واللغة هي مجموعة من العلامات والإشارات التي تهدف لتحقيق التواصل، وقد عرف العلامة ابن جني اللغة بأصوات يستخدمها قوم للتعبير عن أغراضهم واحتياجاتهم، ويعني هذا أنه يمكن تقسيم اللغة إلى كلمات، والكلمات بدورها يمكن تقسيمها إلى أصوات، ومقاطع صرفيّة، ولكن الأصوات لا يمكن تقسيمها إلى وحدات، لأنَّ الصوت مقطع لا يقبل التجزئة، فإذا جمَّعنا الكلمات تُصبح جُمَلاً، والجُمل تصبح فقرات، والفقرات تصبح نصوصاً،[١] ومن أنماط التواصل عبر اللغة، التواصل مع الذات، عن طريق وعي الذات بوجودها، وماهيتها، ووعيها الداخليّ للعالم، ونمط التواصل بين الفرد وغيره من الأفراد، لأن هذا التواصل يساعده على فهم نفسه بفهم الأخرين، وينمي روح المشاركة بينه وبين مجتمعه، ويشمل التواصل عن طريق اللغة كل الآليات التي تخدم ذلك التقليدية منها والمستحدثة، ومنها وسائل التواصل المعتمدة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

٣/ ٢ التواصل غير اللفظي: ويمكن أن يكون التواصل غير لفظي عن طريق التشخيص والتجسيد الذي يكمل التواصل عن طريق اللغة، وتعد وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتمد على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من اهم آليات التواصل بين البشر في زماننا المعاصر، سواء التواصل اللفظي أو التواصل غير اللفظي، ووسائل التواصل الاجتماعي عبارة عن مجموعة من قنوات التواصل التي تعمل بالإنترنت وتهدف إلى ربط الناس ببعض والتفاعل بينهم من خلال تشاركهم مع بعضهم البعض لتفاصيل حياتهم اليومية، حيث تتعدد أشكال تلك المواقع الإلكترونية كالندوات والمُدونات

[١] بن عبد القوي، أبو الربيع نجم الدين سليمان (٢٠١٣) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، منشورات مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ص ٣.

والشبكات الاجتماعية وغيرها من المواقع، وسنعرض خلال تلك الدراسة لأشهر سبل التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

٤ تطبيقات التواصل الاجتماعي:

٤/١مواقع التواصل الاجتماعي: وهي عبارة عن شبكة يتم إنشائها عبر الإنترنت تضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الاهتمامات والميول والرغبة في تكوين بعض الصداقات من خلال استخدام شبكة الإنترنت.[١] كما يمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها مقهى اجتماعي يجتمع في بعض الأفراد للقيام بتبادل المعلومات فيما بينهم مع وجود فارق بين المقهى الحقيقي والمقهى التكنولوجي وهو أنك تستطيع حمل هذا المقهى التكنولوجي أينما كنت.[٢] وقد انتشرت المواقع الخاصة بالتواصل الاجتماعي بصورة كبيرة وتعددت فئاتها مما يجعل هناك صعوبة كبيرة في حصر جميع المواقع الخاصة بذلك النشاط. ويعد أبرز المواقع المعروفة للتواصل الاجتماعي هي:

٤/١/١ الفيس بوك Facebook:[٣]

يعتبر موقع الفيس بوك ثالث أكثر مواقع الأنترنت مشاهدة في العالم، بعد موقع جوجل الذي يحتل المركز الأول وموقع يوتيوب الحاصل على المركز الثاني، [٤] كما يعد الفيس بوك من أكثر المواقع انتشاراً في العالم حيث يبلغ عدد مستخدميه حول العالم ٢.١٢١ مليار. [٥] وهو الموقع الأكثر انتشاراً في جمهورية مصر العربية وقد تأسس عام ٢٠٠٤م، وهو موقع يتيح للمستخدمين العمل على إنشاء ملف شخصي، ومشاركة الصور، ومقاطع الفيديو، وتحديثات الحالة، وتبادل الرسائل.

---

[١] مزيد، بهاء الدين محمد (٢٠١٢) "مرجع سابق.

[٢] رحومة، علي محمد (٢٠٠٧) (الأنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٧٥.

[٣] خليفة، إيهاب (٢٠١٦) مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، ص١١٤.

[٤] إحصائية على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٧.

[٥] انظر إحصاء موقع https://hootsuite.com حول مواقع التواصل الاجتماعي، عام ٢٠١٨.

٢/١/٤ تويتر Twitter: [١]

يدار الموقع من خلال حاسبات خادمة "Servers" موجودة في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ في العمل في ٢١ مارس ٢٠٠٦. وهو أحد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث عدد سجل ٣٢٦ مليون مستخدم عام ٢٠١٨، ويزوره حوالي ٥٠٠ مليون شخص للاطلاع على محتواه بدون تسجيل الدخول كل شهر. [٢] وقد استمد الموقع اسمه من تسمية الرسائل التي يتم تداولها من خلاله والتي تسمى (tweets) أو التغريدات وهي رسائل نصية قصيرة من الممكن أن تتكون الرسالة الواحدة من عدد ٢٨٠ حرف من كل اللغات عدا اللغة اليابانية، والصينية، والكورية، لا تتعدى ١٤٠ حرف فقط. وقد ساهم هذا الموقع بشكل كبير في توجيه بعض الأحداث السياسية المهمة التي جرت في الفترة الأخيرة في العديد من البلدان سواء كانت البلدان العربية أم الأجنبية.

٣/١/٤ يوتيوب YouTube:

هو موقع لتبادل ملفات الفيديو، ويعد أشهر المواقع التي تقدم تلك الخدمة، حيث يجذب أكثر من ثلث مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم، ويقع مقر الشركة الحالي في مدينة سان برونو بولاية كاليفورنيا. ويزوره يومياً حوالي ١٠٠ مليون زائر من مختلف أنحاء العالم،[٣] وهو مملوك لشركة جوجل العالمية، أنشئ الموقع وتم إتاحته للخدمة بواسطة Chad Hurley, Steve Chen, and Jawed Karim في فبراير ٢٠٠٥، وقامت شركة جوجل العالمية بشرائه في نوفمبر ٢٠٠٦، بمبلغ ١.٦٥ مليار دولار أمريكي ولازالت الشركة تملكه حتى الأن، ويدار الموقع من خلال حاسبات خادمة "Servers" موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن لا يزيد طول الملفات المرسلة إلى الموقع عن ١٥ دقيقة للمستخدمين الجدد، ومن الممكن زيادة مدتها عن ذلك للمستخدمين الآخرين، بشرط أن لا يزيد حجمها على ١جيجابايت (١٠٢٤ ميجابايت). ويمكن رفع الملفات ذات الامتدادات التالية (WMV، وAVI، وMOV، وMPEG، وMP4، و3GP) من خلال الأجهزة

[١] خليفة، إيهاب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص١١٨.
[٢] انظر إحصائية موقع brand watch، حول قيم العلامات التجارية، عام ٢٠١٨.
[٣] إحصائية منشورة عبر الموقع https://www.alexa.com/siteinfo/youtube.com

الشخصية أو من الهواتف الذكية مباشرة عن طريق الموقع الخاص بالهواتف المحمولة.

و يتيميزالموقع عن غيره من مواقع التواصل الاجتماعي بكونه يجمع بين كونه موقع للتواصل الاجتماعي وموقع لرفع ملفات الفيديو، حيث يمكن المشتركين من المشاركة بآرائهم، عن طريق وضع تعليقات على الفيديو المنشور، مما يفتح مجال للتواصل الاجتماعي مع غيرهم من متابعي نفس الفيديو.[١] ويمكن استخدام موقع (YouTube) لتحقيق الربح حيث يسمح لأصحاب المحتوى من رافعي ملفات الفيديو الذين يتم تسميتهم باسم (اليوتيوبر) بالحصول على الربح عبر إنشاء حساب (AdSense) على الموقع المملوك لشركة جوجل بعد استيفاء الشروط المطلوبة يمكن من خلاله وضع الإعلانات وغير ذلك من سبل تحقيق الأرباح. ويمكن أن يستخدم الموقع لارتكاب جرائم تقنية المعلومات، عبر نشر ملفات الفيديو التي تستهدف التشهير وغير ذلك من الأغراض الإجرامية التي تستهدف الدول، عبر تشويهه الوعي المجتمعي وتزييفه، خاصة في ظل تنامي تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإمكانية استخدامها لتزييف مشاهد الفيديو.

٤/١/٤ انستجرام Instagram:

هو موقع لتبادل الصور وملفات الفيديو عبر الإنترنت، تم إتاحته للخدمة في أكتوبر ٢٠١٠ بواسطة Kevin Systrom and Mike Krieger وهو مملوك لشركة Facebook،.Inc العالمية ويدار من خلال حاسبات خادمة "Servers" مملوكة لها متواجدة بالولايات المتحدة الأمريكية، ولها منصات في دول أخرى.

٤/٢ تطبيقات قائمة على الأدوات المحمولة المختلفة:

ومنها أجهزة الهواتف الذكية، والمساعدات الرقمية الشخصية، وغيرها. وهناك الكثير من تطبيقات التواصل الاجتماعي التي تعمل عبر الأدوات

[١] خليفة، إيهاب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص٧٠.

المحمولة، بعضها اعد خصيصاً للعمل عبر تلك الوسائل فقط، مثل تطبيق تلجرام وغيره من التطبيقات التي لا يتاح استخدامها عبر أجهزة الحاسبات الشخصية، وبعضها الأخر أوجدت الشركات المنتجة له الحلول لاستخدامه من خلال الحاسبات الشخصية، ومثال لذلك تطبيق "واتس أب WhatsApp " الذي يستخدم بصور أساسية من خلال الأجهزة العاملة بنظامي التشغيل الخاصين بالأجهزة المحمولة "Android " و"OS" ولكن يمكن استخدامه عبر أجهزة الحاسبات الشخصية اعتماداً على تقنية "WhatsApp Web". وسنقصر البحث خلال تلك الدراسة على موقع واتس اب لكونه أشهر تلك التطبيقات في مصر والمنطقة العربية. ويعد WhatsApp تطبيقاً اعد خصيصاً للعمل على الهواتف الذكية. ويوجد منه إصداران للعمل على نظامي التشغيل Android وOs. ويعتمد التطبيق على تبادل الملفات (كتابة – صور – فيديو – صوت) بين أجهزة الهواتف المحمولة مروراً بأجهزة حاسبات خادمة ضخمة "Servers" يتم إدارتها بمعرفة الشركة مالكة التطبيق، ويتميز التطبيق بأن الملفات ورسائل الدردشة السريعة بين عملائه تتم بصورة مشفرة.

٣/٤ المنصات التفاعلية للوسائل التقليدية مثل الراديو والتلفزيون:

وهي مواقع التواصل الاجتماعي التي توفرها القنوات والبرامج التلفزيونية والإذاعية عبر شبكة الأنترنت، التي تمكن المتابعين لها من التواصل معها والتعبير عن آرائهم، والتعليق على أراء غيرهم من المشاهدين، بحيث يصبح المشاهد متفاعل مع القناة أو البرنامج، مع إمكانية التفاعل مع غيره من المشاهدين، عبر إبداء آرائهم في بعض القضايا التي يتم طرحها عن طريق التعليقات أو عن طريق المشاركة في الإحصاءات وغير ذلك، من التقنيات التي تسمح بتفاعل المواطنين. ويتم استخدام تلك المنصات بصورة كبيرة جداً بمعرفة القنوات التي تديرها الجماعات الإرهابية أو المؤيدة لها مثل قنوات (الشرق – مكملين)، حيث تتيح المواقع التابعة لها بعمل الإحصائيات والمناقشات لإعطاء مصداقية وهمية للآراء التي تتبناها، وإيهام المشاهدين بكون تلك الآراء تتمتع بشعبية كبيرة.

المطلب الثاني

ماهية الوعي وأثر وسائل التواصل الاجتماعي عليه

١ـ مفهوم الوعي في اللغة

يقصد بكلمة الوَعْيُ في اللغة الدلالة على ضم الشيء وهي تعبر عن حالة عقلية يكون العقل البشري فيها في حالة إدراك لما يحيط به عن طريق منافذ الوعي التي تتمثل عادة في حواس الإنسان، وتعني الفهمُ وسلامةُ الإدراك، ويقصد به في علم النفس شعورُ الكائنِ الحي بما في نفسه وما يحيط به [١].

٢ـ مفهوم الوعي في الاصطلاح

لا يوجد في الفقه الاجتماعي الاكاديمي تعريفاً محدداً متفقاً عليه للوعي، ويمكن تعريفه بأنه الأدراك الذي يتجسد في صورة أحاسيس أو أفكار أو شعور، وينقسم الوعي وفقاً للفقهاء إلى عدد من المستويات احدها نفسي والأخر أخلاقي، وتختلف مدلولات الوعي في الفقه الفلسفي، فهناك من يقرنه باليقظة في مقابل الغيبوبة، وهناك من يقرنه بالشعور ويشير به إلى كافة العمليات السيكولوجية، كما يمكن تعريف الوعي بأنه الحدس الحاصل للفكر بخصوص حالاته وأفعاله.[٢] فهو بمثابة النور الذي يكشف للذات عن مكنوناتها، واللاوعي أو اللاشعور هو عكس الوعي، والوعي هو الأساس لكل معرفة حيث يدل الوعي على مجموع الظواهر النفسية الخاصة بفرد أو مجتمع، كقولنا "وعي الطفل" أو وعي طبقة اجتماعية معينة.[٣] ومن الممكن أن نجمل الدلالة على الوعي في انه ممارسة نشاط معين مع إدراكنا بممارستنا له،

ويمكن تصنيف الوعي إلى أربعة أنواع سوف نعرض لها كما يلي:

---

[١] انظر في ذلك المعجم الوسيط.

[٢] فورست، تشارلز؛ ترجمة محمود سيد رصاص، (١٩٨٧) الدماغ والفكر، ط.١، دمشق : دار المعرفة، ص ٤١.

[٣] القاموس التقني للمصطلحات الفلسفية.

١/٢ وعي تلقائي:

وهو وعي يخلو من الانتباه والتركيز والتفكير في الأفعال والتصرفات، ويشكل هذا الوعي الأساس لقيامنا بنشاط معين دون أن يعطلنا عن القيام بأنشطة ذهنية أخرى [١].

٢/٢ وعي تأملي:

يتطلب عمليات ذهنية معقدة، يقوم بها العقل البشري، كالإدراك والتذكر والحكم المنطقي، ويمنعنا هذا الوعي من ممارسة أنشطة ذهنية أخرى [٢].

٣/٢ وعي حدسي:

وهو الوعي الفجائي الذي يجعلنا ندرك الأشياء، دون أن نكون قادرين على القيام بأي من عمليات استدلال والتفكير المنطقي [٣].

٤/٢ وعي معياري أو أخلاقي:

وهو هذا الوعي الذي يمكننا من إصدار الأحكام على الأشياء بالقبول أو الرفض، بناء على قناعاتنا الأخلاقية، وغالباً ما يرتبط بمدى شعورنا بالمسئولية تجاه أنفسنا والأخرين. [٤] وسنسعى خلال تلك الدراسة للاهتمام بالوعي التأملي والمعياري الذين يشكلان الوعي العام للمجتمع، الذي يؤثر في كيان الدولة ويوجه سياستها.

٣ـ الوعي العام

الوعي العام أو الرأي العام اصطلاح يتردد على الألسنة في حياتنا اليومية وأحاديثنا الخاصة والعامة، وهو وإن كان ظاهرة قديمة، إلا أن الدراسة الجادة للوعي العام قد نشطت خلال النصف الأخير من القرن الحالي، وحتى الأن لم يحدث اتفاق بين الباحثون والدارسون على تعريف واحد لمصطلح الوعي العام.

---

[١] قاسم، محمد محمد (١٩٩٨) علاقة نماذج الإدراك بالتمثيلات الذهنية، بحث في فلسفة العقل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٣٣.

[٢] المرجع السابق، ص ٣٤.

[٣] المرجع السابق، ص ٣٥.

[٤] المرجع السابق، ص ٣٥.

وقد أسفرت الجهود التي بذلت في مجال إمكانية التوصل إلى تعريف دقيق الوعي العام إلى أكثر من خمسين تعريفاً على اعتبار أن الرأي العام ليس اسماً لشيء واحد بل هو تصنيف لعديد من الأشياء. [١]

وقد عرف بعض الفقهاء الرأي العام بأنه الحكم الذي تتوصل اليه جماعة ما في مسألة مهمة بالنسبة اليها، بعد أن يمر بمناقشات علنية تستوفي كافة جوانبه. [٢]

وعلى الرغم من اختلاف هذه التعاريف فإن الدارسين لظاهرة الرأي العام يتفقون على انه يمثل مجموعة من الوعي المكون لآراء جمع كبير من الأفراد، وأن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام، وهذه الآراء يمكن أن تمارس تأثيراً على سلوك الأفراد والجماعات والسياسة الحكومية أو العامة.

وقد أثرت تكنولوجيا المعلومات تأثيراً كبيراً في الرأي العام، فأتاحت له تكوين بيئة تفاعلية افتراضية (Virtual Interactive Envirmonment) احتلت مساحة كبيرة من فكر ووجدان جميع الفئات العمرية المكونة للشعوب وأوجدت ما يعرف بالرأي العام الافتراضي (Virtual Public Sphere)، [٣] وتحكمت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في هذا الرأي العام الافتراضي واستطاعت توجيهه في الوجهة التي يرغب بها صانعو التكنولوجيا ومطوروها.

ويتأثر الرأي العام الافتراضي بعدد من العوامل، بعضها مشترك بينه وبين الرأي العام الحقيقي، كالعامل الديني، وعامل تأثير الزعماء والقادة، وعامل تأثير التجارب الشخصية والأحداث المهمة، وبعضها مستجد، كحملات المناصرة الإلكترونية، والقرصنة السياسية الافتراضية، وجماعات الضغط الإلكترونية وغير ذلك من العوامل المستحدثة التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات [٤].

---

[١] احمد، ابن عوف حسن (٢٠٠٦) الرأي العام: مفهومه وأساليب قياسه، ، الأردن : عمان، أمواج للنشر والتوزيع ، ص ٣٠.

[٢] عبد الحليم، محي الدين (٢٠٠٩) الرأي العام مفهومه وأنواعه، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، ص ٣٤.

[٣] رفعت، محمد مصطفى (٢٠١٨) الرأي العام الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية، ط.١، العربي للنشر والتوزيع، ص ٥.

[٤] المرجع السابق ، ص ١٥٥-١٥٦.

المبحث الثاني
مواقع التواصل الاجتماعي وتزييف الوعي العام

تعد الوسائل الحديثة للتواصل الاجتماعي، من مخرجات التكنولوجيا الحديثة، ورغم ما قامت به تلك الوسائل في مجال تسهيل التواصل بين البشر، وتبادل الثقافات بينهم، وتحقيق الترابط بين ذوي الثقافات الواحدة، إلا انه ظهر مع استخدامها – كباقي سابقاتها من مخرجات التكنولوجيا الحديثة – العديد من الجوانب السلبية، نتيجة لسوء الاستغلال. مما جعلها حقلاً خصباً لمحاولات تزييف وعي المواطنين وتوجيه إدراكهم بصورة سلبية تجاه أوطانهم، وظهر العديد من التقنيات التي يمكنها تزييف الواقع وقلب الحقائق، لإشاعة حالة من الإحباط وعدم الرضا بين جموع المواطنين، وتزييف وعيهم تمهيداً لاستخدامهم كأحد أهم الأسلحة المستخدمة ضمن نوع جديد من الحروب، أفرزتها التكنولوجيا الحديثة، وأزكت نيرانها شركات التواصل الاجتماعي، وساهم في تعميم أدواتها وأسلحتها المستخدمون، ليصبحوا هم الجاني والمجني عليه في حرب يفوز فيها مطورو التكنولوجيا ومالكوها [1]. فأصبح دور الدولة لا يقاس فقط بناء على ما تملكه من قدرات عسكرية، أو أموال وقدرات اقتصادية، بل بما تملكه من مقدرة الكترونية، في مفهوم جديد للقوة [2].

وكان لزاماً على الدول أن تنتفض لحماية شعوبها من محاولات تزييف وعيهم، لتسهيل استغلالهم. وسنقوم خلال تلك الدراسة باستعراض الآليات التقنية والخدمات التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي، وبيان مدى إمكانية استخدام تلك الآليات في تزييف وعي المواطنين، وسنقوم بمدارسه بعض النماذج لتلك الأليات كالألية المعروفة بما يسمى مزارع النقر click farms ، وعدد أخر من تلك الآليات التي يتم فيها استغلال الحسابات الوهمية لزيادة عدد المتابعين، ومضاعفة أعداد المعجبين، لمنح الأفكار والشخصيات شعبية وهمية لا توجد إلا عبر العالم الافتراضي ولا يقابلها أي تأثير في العالم الحقيقي، وسنعرض لبعض الأمثلة من عالمنا المعاصر، محلياً وإقليميا، ومدى استغلال تلك التقنية عالمياً. ثم نستعرض أنواع جرائم تقنية المعلومات وطبيعتها الخاصة والإطار القانوني الذي يمكن من خلاله مواجهة جريمة تزييف وعي الجماهير بنشر الأخبار الكاذبة وترويج الشائعات التي تعد من اخطر جرائم تقنية المعلومات واشدها أثرا على المجتمع، من خلال مدارسة

---

[1] خليفه، إيهاب (د.س) حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر والتوزيع، ص ١٢.
[2] المرجع السابق ، ص ٢٦.

الحزمة القانونية التي توفر المظلة اللازمة لمواجهة تلك الجريمة، مروراً بمواد قانون العقوبات التي تجرم نشر الأخبار الكاذبة وترويج الشائعات، وصولاً إلى القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات والذي أوضح الفعل الإجرامي لتلك النوعية من الجرائم ومنح الحجية للدليل الرقمي بصورة واضحة، كما سنقوم بتوضيح ماهية التحديات التي تواجه تلك المواجهة القانونية، وصعوبات إنفاذ القانون في ظل الطبيعة الخاصة لتلك الجرائم، وكيف يمكن التغلب على تلك التحديات لمنع مرتكبي تلك الجرائم من تحقيق مأربهم غير المشروعة.

المطلب الأول
الآليات التقنية لتزييف الوعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي

حتى يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كحقل لزراعة الوهم في المجتمع ونشر الأكاذيب، كان لابد بدايةً أن يتم توجيه هذا المجتمع إلى استخدام تلك الوسائل، بل ودفعه لإدمانها، حتى ينفصل عن واقعه، ويعيش في عالم خيالي افتراضي مواز يتم تصميمه بمعرفة صانعي التكنولوجيا، وبائعي الوهم، فيسهل تزييف وعيه، وتوجيه إدراكه إلى الطريق المراد له، لتحقيق أغراض محددة، قد تكون اقتصادية لشراء منتج معين، أو سياسية بإسقاط نظام أو تحطيم كيان قائم، أو غير ذلك من الأغراض التي غالباً ما تتسم بالسلبية والضرر. وسنقوم خلال هذا المطلب بمدارسة أسباب انتشار الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي، والأساليب التي تستخدم لتعزيز هذا الإدمان، ثم نعرض الآليات المؤثرة في مواقع التواصل الاجتماعي، وكيف يمكن استخدام تلك الآليات بصورة تقنية لإنتاج مخرجات غير حقيقية تساعد في إدخال مرتاديها في واقع افتراضي مزيف وأقناعهم بوجود هذا الواقع المزيف في العالم الحقيقي. من خلال التقسيم التالي:

١ـ الإدمان على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

١/١ الإدمان في اللغة:

الإدمان اسم مصدره أدمن، يقصد به في اللغة المداومة وعدم القدرة على الإقلاع، فيقال أدمنَ على الشَّيء: أدامَ فِعْله ولازَمَه ولم يُقْلِع عنه، وداوم عليه وواظب كأن يقال أَدْمَنَ المُسْكِرات، أو يقال إدمان العقاقير ويعني سوء

استعمال المواد الكيمائيّة ممّا يؤدّي إلى التعوّد والإدمان، كما يصبح الجسمُ عاجزًا عن الاستغناء عنه. [١]

٢/١ الإدمان في الاصطلاح:

يعرف مصطلح الإدمان بانه اضطراب سلوكيّ يحدث للإنسان نتيجة قيامه بتكرار فعل معين، للشعور بشيء أو إحساس معين يعتبره جميلاً، دون أن يتطرق لبحث العواقب والآثار السلبية التي تطرأ عن هذا الفعل، سواءً من الناحية الشخصية على الفرد نفسه أو الاجتماعية على المحيطين به من الأفراد الأخرين، كما عرفه بعض الفقهاء أيضاً بانه حالة غير قابلة للتحكم والسيطرة عليها نتيجة لشرب الخمر، أو المخدرات، أو القيام بسلوك معين كممارسة القمار أو الجنس بصور ة غير طبيعية، أو الاستخدام المفرط لشبكة الإنترنت. وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بانه حالة نفسية واحياناً عضوية، تنتج عن تفاعل الإنسان مع أحد المواد، مما يولد لديه استجابات وأنماط سلوكية تشمل الرغبة في الاستمرار على التعاطي أو الممارسة بصورة متصلة أو دورية، للشعور بالإثارة النفسية أو لتجنب الشعور بالآثار المزعجة التي تنتج عن عدم توفره. [٢] وطبقا لأحد الدراسات يعد استخدام الإنترنت لأكثر من ٣٨ ساعة أسبوعيا بصورة منتظمة أحد أشكال الإدمان على استخدام الإنترنت. [٣]

٢ مسببات الإدمان

يرتبط الإدمان بالعديد من المسببات التي تساعد على وجوده واستمراره، كالعوامل الوراثيّة، والدوائيّة، والاجتماعيّة، والبيولوجيّة. ويمكن إجمالها تبعاً لبعض الدراسات فيما يلي: [٤]

١/٢ الاكتئاب والقلق

٢/٢ الافتقاد للسند العاطفي، ومحاولة الحصول على علاقات اجتماعية

---

[١] انظر في ذلك المعجم الوسيط، ج١، مادة (د.م.ن)، مجمع اللغة العربية، طبعة١٩٨٥، القاهرة، ص٣٠٨

[٢] عبد المعطي، حسن (٢٠٠٤) الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب، ص ١٤٤.

[٣] يونج، كمبرلي ؛ ترجمة هاني احمد ثلجي (د.س) الإدمان على الإنترنت، الرياض : دار الأفكار الدولية ، ص ١٠٤ومابعدها.

[٤] المرجع السابق، ص ١٠٥.

٣/٢ إطلاق الرغبات الدفينة، ومحاولة تحقيق الرغبات الجنسية الخيالية عبر الواقع الافتراضي دون خوف.

٤/٢ التخلص من الضغوطات اليومية (المادية – الاجتماعية). [١]

٥/٢ الفهم السيئ للتحضر والقابلية للإغواء. [٢]

٣ أنواع الإدمان:

١/٣ الإدمان الكيميائي: وهو الذي يتعلق بإدمان المواد المخدرة كالهيروين والكوكايين، والخمر، والحشيش، وغيره من المواد المخدرة، حيث يتعلق المدمن بتعاطي مخدر يحوي مادة كيميائية محددة لتوليد شعور يعتبره جميلاً، ولا يستطيع الإقلاع عن تناولها وفي حالة محاولته الإقلاع عنها يتعرض لألآم جسمانية وأثار نفسية تسمى مراحل الانسحاب.

٢/٣ الإدمان السلوكي: وهو الإدمان على عادة معينة تمثل هاجس للإنسان لا يستطيع الاستغناء أو التقليل منها فبمجرد القيام بها يشعر بالراحة والسعادة بل ينتظر القيام بها حسب كل فترة زمنية تعود عليها، وفيه يكون المدمن على هذا السلوك مرتبط بهذا السلوك الفردي، بحيث يصبح مجبراً على القيام به فيما يعرف بالسلوك القهري، الذي لا يستطيع مقاومته والسيطرة عليه، ويكون هذا الإجبار ناتجاً عن حدوث تغيرات كيميائية في الدماغ اثر القيام بهذا السلوك تنتج شعور بالرضا بحيث لا يمكن الشعور به إلا بتكراره، ويشمل هذا النوع من الإدمان السلوكي، الإدمان على متابعة الأفلام الإباحيّة والمواقع الإلكترونيّة، والإدمان المرضي على الحب، بحيث يعتمد الشخص على الدعم العاطفي المستمر من الطرف الآخر بصورة مبالغ فيها تنتج سلوكاً يتصف بالهوس والنزعة للسيطرة عليه، والإدمان على الألعاب الإلكترونية ومواقع الإنترنت، ومواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي وغير ذلك، وسنقصر دراستنا خلال تلك الدراسة على الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي.

---

[١] المصري، محمد وليد (٢٠٠٦) الأسرة العربية وهوس الأنترنت، مجلة العربي، ع. ٥٧٥، الكويت، ص ١٧٣.

[٢] خليل، محمد بيومي (٢٠٠٢) انحرافات الشباب في عصر العولمة، ج.٢، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر، ص ١٦٦–١٦٨.

٣/٣ الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي: بمراجعة تعريف الإدمان في اللغة والاصطلاح، يمكن أن نعرف الإدمان على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأنه هو المداومة على استخدام تلك الوسائل بصورة مستمرة وعدم القدرة على الإقلاع عنها، واتخاذها وسيلة وحيدة للتواصل مع المجتمع بحيث تصبح هي البيئة المنفردة لاستقاء المعلومات اللازمة لتكوين الوعي المدرك الذي يمكن الإنسان من اتخاذ قراراته، ويعاني مدمنو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي جراء محاولتهم الخروج من هذا الإدمان والسّيطرة على حياتهم، ويشعرون بالإحباط عند فشلهم في تحقيق ذلك، مما يدفعهم إلى خسارتهم ثقتهم بأنفسهم، والهرب والانخراط بصورة أكثر في إدمانهم ليعيشوا تلك الحالة الافتراضية غير الحقيقية في فضائهم الإلكترونيّ.

٤ –آليات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

تختلف الآليات التي يتم استخدامها على مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف الغرض الذي أنشئ الموقع من أجله. ويعد الفعل الإجرامي في تلك الجريمة هو إساءة استخدام تلك الآليات بقصد تحقيق غرض إجرامي أو إرهابي، ويمكن إجمال تلك الآليات فيما يلي:

١/٤ البث المباشر Going Live: البث المباشر عبر الإنترنت ليس أمر جديد، فقد بدأ منذ عام ١٩٩٠ مع خدمات متفرقة مثل Ustream و Livestream وغيرها، ولكنه انتشر بصورة كبيرة منذ سنوات قليلة بعد إتاحته عبر فيس بوك، وأصبح عدد المستخدمين له في فيسبوك في تزايد مستمر [١]، حيث يتمتع الفيديو المباشر بالمصداقية، وله تأثير كبير على الجمهور، حيث يقل عبره استخدام تقنيات التلاعب كالمونتاج والمؤثرات البصرية وغيرهما. وهناك أكثر من ٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مقطع فيديو مباشر على Facebook منذ استخدام تقنية (البث المباشر) لأول مرة على النظام الأساسي له، حيث شاهد أكثر من ٢

[١] حمادي، عبد العزيز (٢٠١٧) العصر الجديد للبث المباشر وشراسة المنافسة، مقال منشور عبر موقع مزن التقني، منشور بتاريخ ٢٦ فبراير عبر الرابط https://www.mozn.ws/10368 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ الساعة ١١:٤٤.

مليار شخص مقاطع الفيديو وقد يتمثل الفعل الإجرامي الناشئ عن الاستخدام السيئ لتلك الآلية في بث مشاهد الفيديو المصطنعة في محاولة لإثبات وقائع غير حقيقية كبث تصوير بتقنيات الخداع لتجمع عدد بسيط من الإرهابيين في منطقة نائية لتصوير وجود مظاهرات أو عمليات كبيرة غير حقيقية لنشر الفزع أو غير ذلك.

٢/٤ القصص القصيرة Stories: القصة القصيرة في وسائل التواصل الاجتماعي هي المرحلة التالية من تلك الوسائل، حيث يمكن استغلالها في نشر الأخبار القصيرة وعرضها بصفة مستمرة على مدار اليوم، وينتظر أن يحل تنسيق تلك القصص القصيرة سيحل قريبًا محل الملفات والأخبار المنشورة بالطريقة التي نعرفها، ويتم استخدام تقنية القصة القصيرة على جميع مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة حالياً وقد يتمثل الفعل الإجرامي الناشئ عن الاستخدام السيئ لتلك الآلية في نشر الشائعات والأخبار الكاذبة للاستفادة من النشر المستمر الذي توفره من زيادة عدد المشاهدات للخبر.

٣/٤ عرض ملفات الفيديو: يعد السماح بعرض ملفات الفيديو من اهم مميزات وسائل التواصل الاجتماعي، والأكثر شعبية بين مرتاديها، وقد نجحت المواقع الشهيرة (فيسبوك وإنستجرام ويوتيوب) بشكل كبير في استخدام ملفات الفيديو للتسويق عبر شبكة الإنترنت. واستجابة الجماهير والمستخدمين لتلك التقنية كبيرة جداً في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، ومع إطلاق موقع (Instagram) مقاطع فيديو بتكنولوجيا جديدة عرفت ب ((IGTV التي تسمح بعرض ملفات الفيديو الطويلة، دخل انستجرام كمنافس قوي لموقع التواصل الاجتماعي المتخصص في عرض ملفات الفيديو(YouTube)، ولكن يوتيوب يقوم بالتطوير المستمر الذي يسمح له بالمنافسة، إضافة إلى تمكينه مستخدميه من تحقيق الربح عبر إنشاء قناة لصناعة المحتوى والاستفادة منها وجمع المال من خلالها. وقد يتمثل الفعل الإجرامي الناشئ عن الاستخدام السيئ لتلك الآلية في نشر ملفات الفيديو المصطنعة وغير الحقيقية لتأكيد خبر كاذب أو شائعة معينة.

٤/٤ الأعجاب Like: ويعد الأعجاب أكثر مميزات شبكات التواصل الاجتماعي شعبية بين مرتاديها، وقد ظهر زر الأعجاب لأول مرة عام

٢٠٠٩، حيث قدّم تطبيق فيسبوك على شبكة الأنترنت أول زر إعجاب على وسائل التواصل الاجتماعي، ليستخدمه مرتادي الموقع في التعبير عن انطباعاتهم بصدد منشور معين دون الحاجة إلى كتابة، في المتوسط، يتم عرض أزرار الإعجاب والمشاركة عبر ما يقرب من ١٠ ملايين موقع يوميًا، وتقدر عدد مرات مشاهدة زر "الإعجاب" أو "المشاركة" حوالي (٢٢ مليار) مرة في كل يوم[1].

ويستخدم هذا الزر بالتوازي مع الأليات السابق سردها، لتعزيز أهميتها، وتأكيد شعبيتها، وازداد أهمية استخدام زر الأعجاب بصورة كبيرة عقب ظهوره وتحول إحصاء الأعداد التي يحصدها المنشور أو الشخص من الاعجابات إلى هوس عند الكافة. حتى أصبحنا نقيس شهرة شخص ما وأهميته على شبكة الإنترنت بعدد ما يحصل عليه من ضغطات الإعجاب على هذا الزر السحري، بصرف النظر عن أهميته في العالم الحقيقي أو أهمية المحتوى الذي يقدمه، وكذلك تقاس أهمية الموضوعات المنشورة، بل ومصداقية ناشرها نفسه بعدد تلك الاعجابات التي يحصل عليها المنشور أو المتابعات التي تحظى بها الصفحة. ويكفي أن نعرف انه عام ٢٠١٣ حصلت الصفحة الخاصة بشركة فيس بوك على ما يقرب من ٤.٥ مليار إعجاب يوميا، وفي العام التالي، كان أكثر من ٩٠٪ من ربح الفيس بوك أي ما يصل إلى ١٢.٥ مليار دولار في المجمل من الإعلانات. وفي عام ٢٠١٩ حصلت فيسبوك على مبلغ ٢١.٠٨ مليار من الإيرادات، بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن العام الذي يسبقه، بمعدل ٢.٥٦ دولار من الأرباح للسهم الواحد. [٢] ولنا فيما يحدث في المنطقة العربية في الوقت الحاضر خير مثال، حيث يلمع بعض الأشخاص التافهين ويحصد ملايين المشاهدات الاعجابات، لمجرد تسريب مكالمة هاتفية له مع أحد الفتيات يتحدث فيها بصورة غريبة. وغير ذلك من الأمثلة المتعددة. وقد يتمثل الفعل الإجرامي الناشئ عن الاستخدام السيئ لتلك الآلية في زيادة الاعجابات الوهمية بهاش تاج معين أو رأي لإيهام مرتادي الموقع بتمتعه بشعبية كبيرة.

---

[1] مجموعة باحثي موقع brandwatch، 53 Incredible Facebook Statistics and Facts ، منشورة عبر الرابط، https://www.brandwatch.com/blog/facebook-statistics/، تم الاطلاع عليه بتاريخ٢٠٢٠/٣/٢٥

[2] investor.fb.com/investor-news/press-release-details/2020/Facebook-Reports-Fourth-Quarter-and-Full-Year-2019_Results/default.aspx

٥- تقنيات الاستغلال غير المشروع لزر الأعجاب لتزييف الوعي:

مع ازدهار تلك الخدمة وتسابق الناس لحصد أكبر عدد من ضغطات الإعجاب والمتابعة، ظهر سوق بيع هذه الاعجابات، وبدأ مستثمرو الوهم في بيع الاعجابات الوهمية لطالبيها من راغبي الشهرة، أو منتجي التطبيقات والبرمجيات، وظهر في الأفق استثمار جديد يعتمد على الدفع مقابل الإعجاب أو المتابعة الذي يتم عبر النقر على زر الإعجاب فيما يعرف "بالدفع مقابل النقر "Pay-Per-Click ". وقد قُدِّر أن سوق الدفع في هذه الصناعة (شراء ضغطات الإعجاب) يساوي ما يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، ومع هذا الهوس بحصد الاعجابات وظهور السبل التي توفر إمكانية الحصول على تلك الاعجابات بصورة وهمية، ظهر في الأفق إمكانية استخدام تلك الصناعة كأحد اهم أسلحة الجيل الرابع من الحروب، باستخدامها ضمن مخططات تزييف الوعي عبر إصباغ المصداقية للموضوعات المكذوبة بإضافة الاعجابات الوهمية لها، وكذلك منح المصداقية لناشريها عبر زيادة عدد المتابعين الوهميين لهم، وظهر للوجود ما يعرف بمجموعات منح الاعجابات، وما يعرف بمزارع النقر (Click Farms)، ومنظومات الإعجاب الإلكترونية، وسنعرض خلال تلك الدراسة نبذة مختصرة عن هذه الأساليب المستخدمة لجمع إعجابات وهمية لتحقيق أغراض متعددة.

١/٥ مجموعات النقر الموجهة: وهي مجموعات من المستخدمين لشبكة الإنترنت، يجمعهم هدف واحد قد يكون هدف اقتصادي يتمثل في تحقيق الربح أو هدف سياسي بالحاق الضرر بدولة معادية، أو هدف ايدولوجي بدعم جماعة معينة، ويرتبطون بوسيلة اتصال سهلة وسريعة غالباً ما تكون مجموعة سرية على احد مواقع التواصل الاجتماعي، ويكون لهم قيادة واحدة، يتلقى طلب الاعجابات لشخص ما أو صفحة محددة، أو طلب إشهار الهاشتاجات، أو زيادة مشاهدات إعلان ما أو ملف فيديو أو صورة أو غير ذلك من المنشورات، ثم يقوم مدير المجموعة بجمع تلك الطلبات التي تكون عبارة عن روابط الصفحات التي عليهم الإعجاب بها، أو الهاشتاجات والملفات المطلوب زيادة الأعجاب بها، وينشرها للمجموعة، ويقوم أعضاء هذه المجموعة بزيارة هذه الروابط مراراً وتكراراً، ومنحها إعجابهم عبر حسابات وهمية يقومون بإنشائها على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ومن الممكن أن يحصل حساب ما على الف متابعة مقابل ٥٠ دولار فقط باستخدام تلك

الآلية. [1] وقد نجحت الجماعات الإرهابية بصورة كبيرة في استخدام تلك التقنية لتوجيه الراي العام في عدد من الدول. وتتميز هذه الألية بصعوبة كشفها حيث يتم العمل من خلال أشخاص طبيعيين يصعب كشف إعجاباتهم الموجهة عن باقي الأشخاص الطبيعيين من مستخدمي الإنترنت، ولكن أعداد الاعجابات التي تنتجها هذه المجموعات الموجهة قد لا تكون كافية لإشهار هاشتاج معين ودعم حصوله على ملايين الاعجابات حيث أن تفاعل أفراد هذه المجموعات الذين يعملون متفرقين في أماكن مختلفة يكون محدوداً بعدد الأجهزة التي يستخدمونها حيث يستحيل عليهم استخدام عدد كبير من الأجهزة حتى لا يتم كشفهم. وغالبا ما يتم استخدام تلك التقنية على التوازي مع أي من التقنيات الأخرى المعروفة كمزارع النقر (Click Farms) أو منظومات الإعجاب الإلكتروني ومواقع زراعة المحتوى لمنحها الطابع البشري المطلوب والمصداقية، وحتى يشكلوا معاً مظلة تحجب إدراك المواطنين وتسمح بتزييف وعيهم.

٢/٥ روبوتات النقر الميكانيكي: وتعتمد تلك التقنية على تصميم منظومات آلية تسمى (بالروبوتات) يتم برمجتها لإنشاء الحسابات الوهمية وتغذيتها بالصفحات المراد الإعجاب بها وتقوم بتنفيذ المطلوب منها بصورة أتوماتيكية مستمرة، وقد تكون تلك الروبوتات أو الحسابات تستخدم الذكاء الاصطناعي لمحاكاة التصرفات البشرية عبر الإنترنت لإنتاج عدد من الحسابات الوهمية أو إجراء المحادثات الروبوتية غير الحقيقية، ويعد هذا النشاط هو أول اختراق تقوم به أنظمة الذكاء الاصطناعي لتتحكم في حياة البشر، فقد يؤدي تمكن تلك الأنظمة من محاكاة السلوك البشري عبر الإنترنت إلى توجيهها لتلك الأنشطة البشرية مما يمكنها من التدخل في قدرة البشر على تكوين الأدراك الواعي، بمحاولتها التلاعب بوعي البشر عبر التلاعب بحسابات التواصل الاجتماعي، مما قد يمكن تلك التكنولوجيا الحديثة وصانعوها مستقبلاً من التحكم في قرارات البشر، بدفعهم لتوجيه القرار السياسي لبلادهم في الطريق الذي يريده صانعوها. [2] وتنتج تلك التقنية عدد

---

[1] مجموعة محرري موقع النخب الإلكتروني، مزارع الأعجاب صناعة أوجدها فيس بوك، مقال منشور في ٢٠١٦/٦/١٥ عبر الرابط، alnukhab.com/Modules/articles/friendlyprint.php?rsid=85، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١

[2] خطورة روبوتات السوشيال ميديا، تغريده لايلون ماسك، على حسابه الرسمي على موقع تويتر، نشر عبر الرابط، Sep 26, 2019 · 7:55 AMبتاريخ

ضخم من ضغطات الإعجاب والمشاهدات الوهمية، ولكن يعيبها زيادة تكلفة استخدام منظومات الذكاء الصناعي، وسهولة كشفها بواسطة برمجيات الحماية التي تقوم باكتشاف العمل الآلي لها وإيقاف أعمالها، مما يجعلها تحتاج تحديثات برمجية مكلفة جداً ومستمرة.

٣/٥ مزارع النقر Click Farms: هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الهواتف الذكية التي تستخدم فقط لإرسال تقييمات أو نقرات أو زيارات أو ما شابه على التطبيقات أو المواقع. نظرياً تعد هذه تقييمات صحيحة، لأنها ببساطة تتم بطريقة تحاكي الواقع وعبر أجهزة مختلفة وباستخدام أرقام تعريفية مختلفة، لكنها عملياً غير صحيحة ولا تعكس الحقيقة، لأنها تتم بفعل متعمد وليس نتيجة استخدام واقتناع. وقد ظهرت تلك المزارع لأول مرة في دولة الصين، حيث تعد الصين أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم، مع وجود أكثر من ٨٠٠ مليون مستخدم لهذه الهواتف، وهي نوع جديد وفريد من المزارع، تنتشر في المناطق الحضرية وليست الريفية، كما أن محاصيلها غريبة وتختلف بصورة كبيرة عن حاصلات المزارع العادية. حيث تحصد الاعجابات وتحسن صورة التطبيقات.

ولقد سميت هذه المزارع، باسم "مزارع النقر" (Farms Click) وتضم مئات أو آلاف أجهزة الهواتف الذكية، مصفوفة على رفوفها. يتم توصيلها بشبكة الإنترنت وبرمجتها للبحث عن تطبيق معين ويتم تدريب العاملين فيها للنقر عليه وتحميله مرارًا وتكرارًا بهدف تحسين تصنيفه في متجر التطبيقات، وبالتالي تحسين نتائج البحث عنه، ويعد الاستخدام الأساسي لمزارع النقر (Click Farms) هو الترويج للتطبيقات، وتضخيم عدد المشاهدات والمشاركات الخاصة بعروض الفيديو، لتعظيم الأرباح وتحسين نتائج البحث على منصات التجارة الإلكترونية.

وتعد تلك المزارع المستحدثة، اختراق احد أهم الأسس الموضوعة لتحسين أداء متجر التطبيقات App Store Optimization (ASO) على الإنترنت، وذلك عن طريق استخدام بعض الكلمات الرئيسية في الوصف لجذب المستخدمين، معتمدة على تدريب العاملين بها على تقليد أسلوب

، تم الاطلاع عليه بتاريخ https://twitter.com/elonmusk/status/1177099375287271424 ٢٠٢٠/٢/١٩.

وسلوك المستخدم الحقيقي على شبكة الإنترنت – لخداع وسائل الحماية الإلكترونية المعدة لمنع المنظومات الإلكترونية من منح الاعجابات والمتابعات الوهمية، أو تحقيق مشاهدات وهمية لاحد ملفات الفيديو – بحيث يقومون بالبحث عن بعض الكلمات الرئيسية للوصول إلى التطبيق المراد دعمه بعدد تحميلات وهمية، والنقر على التطبيق لتنزيله مرارًا وتكرارًا بهدف تحسين تصنيفه في متجر التطبيقات وبالتالي تحسين نتائج البحث عنه، أو بكتابة تعليقات إيجابية حوله لتشجيع العملاء الحقيقيين على تحميله. ويتم استغلال تلك التقنية لإيهام المواطنين بتمتع فكرة معينة بدعم شعبي وهمي أو ترويج إشاعة مغرضة والإيهام بصحتها لتوجيه الرأي العام باتجاه معين يريده صانعوا تلك التكنولوجيا.

٤/٥ مواقع زراعة المحتوى (Content farm): هي مواقع يتم إنشائها خصيصاً لأصباغ الصدق على أحد الموضوعات أو الأخبار، يتم من خلالها نشر إحصاءات أو أخبار وهمية لدعم ذلك الموضوع أو الخبر، لإسباغ المصداقية عليها، خاصة مع دعمها بنسبة مرور عالية عبر التقنيات السابق بيانها للإيحاء كذباً أنها مواقع مشهورة وما يصدر عنها له المصداقية، ويتم ذلك ببساطة عبر كتابة محتوى لافت بهدف جذب المستخدمين اليه لتحقيق تردد وهمي يوحي بمصداقيته. [١] وقد يشمل استخدام تلك التقنية ارتكاب أفعال إجرامية تتعلق بالتعدي على العلامات التجارية الخاصة ببعض الشركات أو الهيئات العامة لمنح المحتوى غير الحقيقي مصداقية وهمية لدى المطلعين عليه. ويمكن استغلال تلك التقنيات في محاولات تزييف الوعي لدى المواطنين عن طريق الترويج للشائعات، بنشرها في المجموعات المختلفة، ومنحها العديد من الاعجابات، والمشاهدات الوهمية، حتى يعتقد المستخدم العادي بصدقها، ويبدأ في التعامل مع محاولات تكذيب الشائعة على أنها محاولات لإنكار الحقيقة، وهكذا حتى تنعدم الثقة بين الشعوب وأنظمة الحكم فيها، وفي ذات الوقت يتم استخدام ذات التقنية بمنح المشاهدات الوهمية والتعليقات المؤيدة لشخص ما أو واقعة محددة وبصورة كبيرة جداً قد تصل الاعجابات والمشاهدات فيها للملايين بسرعة كبيرة، لصنع أيقونة مزيفة لثورة افتراضية، يلتف حولها الناس بصورة وهمية على أنها البطل المخلص حتى يقتنع الناس

[١] عزام، إسماعيل (٢٠١٦) الصحافة الرقمية ومواقع زراعة المحتوى، مقال منشور على الإنترنت على الرابط، https://ijnet.org/ar/story/مواقع-زراعة-المحتوى-تهدد-عمل-الصحافة-المحترفة، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١، الساعة ١١:٥٨.

بذلك ويصدقونه، وتبعاً لنظرية العقل الجماعي يتبع الفرد اتجاه المجموعة دون أن يتروى ويستخدم إدراكه الذاتي، فيتفاعل دون وعي مع الأمر على انه الحقيقة.

٥/٥ أمثلة لاستخدام تقنيات تزييف الوعي في محاولات إسقاط الدول:

وهناك مثال لاستخدام تلك التقنيات في محاولات تزييف الوعي لدى المواطنين، هو ما حدث في الجمهورية العربية السورية، حيث كانت تتمتع بالاستقرار السياسي والاجتماعي ثم انطلقت التغريدات والمشاركات، تدعوا للتظاهرات السلمية في أنحاء البلاد وتم نشرها وإعادة نشرها على نطاق واسع حتى اقتنعت بها جموع الناس وتفاعلت معها على أنها رغبات شعبية جامحة، فتلقفتها أيدي أجهزة مخابرات بعض الدول واللجان الإلكترونية لبعض المنظمات الإرهابية، وبدأ نشر الأخبار المكذوبة عن عمليات المواجهة الوحشية غير الحقيقية للمظاهرات السلمية، وتأكيد ذلك بنشر بعض الحسابات الوهمية لمجموعة من الصور وملفات الفيديو غير الحقيقية التي تظهر مجازر وحشية وهمية وتنسبها للدولة مع تعزيزها بعدد كبير من نقرات الإعجاب الوهمية عبر تقنيات تزييف الإعجاب والنقرات المزيفة كانت تحصى بالملايين لمنحها المصداقية، تمهيداً لظهور الأيقونة المنتظرة المتمثلة في استخدام ذات التقنيات لإشهار كيان وهمي تم تسميته بالجيش السوري الحر، ونشر وإشهار عدد من الهاشتجات الداعمة له على نطاق واسع وإعادة نشر مجموعة من المشاركات التي تتضمن محتوى وهمي عن بطولات وهمية له، لتزييف الوعي لدى المواطنين السوريين، وجعلهم يتفاعلون مع هذا الكيان الوهمي، وتتحول المظاهرات السلمية إلى مواجهات مسلحة تغرق البلاد في آتون حرب داخلية تودي بالدولة ككل وليس بالنظام الحاكم فقط. وكذلك ما حدث في جمهورية مصر العربية مؤخرا، من نشر احد الهاشتجات التي تحرض ضد الدولة ومؤسساتها، وبخاصة المؤسستين العسكرية والشرطة المدنية، حيث تم اتباع ذات التكنيك في محاولة لتحقيق، ذات النتائج إلا أن الثقة المتبادلة بين الشعب المصري وقيادته السياسية حالت دون تحقيق ذلك، ولكن المهم في الأمر هو ما اثبتته الدراسة التحليلية لهذا الإشهار للهاش تاج في محاولة لتزييف وعي المواطنين، حيث أثبتت الدراسة أن ١٧٪ من الحسابات التي نشرت هذا الهاش تاج خاصة بعناصر تابعة لأحدى الجماعات الإرهابية وعناصر أخرى معادية للدولة المصرية ومعظمهم يتواجدون خارج البلاد، وان

٨١٪ من إعادة نشر الهاش تاج لإشهاره تمت عبر حسابات وهمية تدار باستخدام تقنيات منح الاعجابات الوهمية،[١] وهو ما يدل على استخدام تلك التقنيات بصورة كبيرة لمحاولة تزييف الوعي لدى المواطنين في مصر والمنطقة العربية. وقد تم الإعلان عن اكتشاف مزرعة للنقرات في تايلاند وضبط العاملين فيها بمعرفة قوات إنفاذ القانون هناك، حيث تبين انه يشرف على تشغيلها ثلاثة عمال صينيين، وتتكون هذه المزرعة من عدد ٥٠٠ هاتف ذكي من ماركات مختلفة، تم تذويدهم بعدد ٣٥٠ ألف شريحة تشغيل خطوط للهواتف المحمولة، بالإضافة لتسعة أجهزة حاسب إلى، وعدد ٢١ جهاز قارئ شرائح الهاتف. [٢] وقد اعترف المتهمون المضبوطون بقيام أحد الشركات الصينية بإنشاء هذه المزرعة وأنها قد وفرت لهم هذه الأجهزة، وكذلك وفرت أحد المنازل التي تقع قرب الحدود الكمبودية. لاتخاذه مكاناً لإدارة المزرعة، وانهم يمارسون فيها عملهم في النقر على زر الإعجاب لمنتجات الشركة وإشهار إعلاناتها، مقابل أن تدفع لهم مبلغ ٤٤٠٣ دولارات شهريا.

المطلب الثاني

الإطار القانوني للمواجهة وتحدياتها

احتدم النقاش الفكري بين الفقهاء القانونيون لفترات طويلة حول الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية الذي يرتكز على الوضع القانوني للبرامج والمعلومات ذاتها، وهل لها قيمة في ذاتها أم أن قيمتها تتمثل في أنها مجموعة مستحدثة من القيم القابلة للاستثناء يمكن الاعتداء عليها بأية طريقة كانت.

١ـ اتجاهات الفقه القانوني

وقد انقسم الفقه القانوني في ذلك إلى اتجاهين:

١/١ **الاتجاه الأول:** يرى أنه وفقا للقواعد العامة للقانون فأن الأشياء المادية وحدها هي التي تقبل الحيازة والاستحواذ، وأن محل السرقة يجب أن يكون شيئاً مادياً له كيان مادي ملموس حتى يمكن أن ينطبق عليه الركن المادي في جريمة السرقة بالاستحواذ عليه، ولما كانت المعلومة لها طبيعة معنوية ولا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال من قبيل الملموسات المادية

---

[١] الجندي، محمد. كلمة شفوية في الندوة التثقيفية للقوات المسلحة، منشورة عبرالإنترنت.

[٢] خبر عن ضبط مزارع النقر (Click Farms) بجريدة تقني الإلكترونية https://www.thechni.com/2017/06/click.html

أو القيم القابلة للحيازة والاستحواذ، إلا في ضوء حقوق الملكية الفكرية، لذلك يرى مناصري هذا الاتجاه استبعاد المعلومات ومجرد الأفكار من انطباق جريمة السرقة، ما لم تكن تلك البيانات مسجلة على أسطوانة أو وسيط، ولا يثير سرقة تلك الدعامة المحمل عليها البيانات أية مشكلة قانونية، حيث يسهل تكييف الواقعة على أنها سرقة مال معلوماتي ذو طبيعة مادية، بينما يثير سرقة مال معلوماتي غير مادي إشكالية قانونية كبيرة في تكييف الواقعة قانونياً حيث يصعب في هذه الحالة تكييفها وفقاً للقواعد القانونية الخاصة بالسرقة.

٢/١ **الاتجاه الثاني** يرى أن المعلومات مجموعة مستحدثة من القيم، قابلة للاستحواذ مستقلة عن دعامتها المادية، مستنداً في ذلك على أن المعلومات تتمتع بقيمة اقتصادية مستقلة قابلة لأن تحاز بصورة غير مشروعة، وأنها مال قابل للتملك أو الاستغلال على أساس قيمته الاقتصادية وليس على أساس كيانه المادي، ولذلك فهو يستحق الحماية القانونية ومعاملته معاملة المال. [١]

٣/١ **جانب من الفقهاء** يقول بأن هناك مالاً معلوماتيا ماديّا فقط، ولا يمكن أن يخرج عن هذه الطبيعة وهي آلات وأدوات الحاسب الآلي مثل وحدة العرض البصري ووحدة الإدخال، ومن الممكن أن يكون هناك مال معلوماتي مادي يأخذ قيمته الاقتصادية الحقيقية من مضمون معنوي غير ملموس كما هو الحال في الشريط الممغنط أو الأسطوانة الممغنطة أو الذاكرة التي تكمن قيمتها في البيانات المحملة عليها وليس في قيمة مكونها المادي، وعليه فلن يكون منطقياً القول بإن جريمة السرقة تقع على القيمة المادية للأسطوانة أو الكارت فقط دون المعلومات المحملة عليه والتي غالباً ما تفوق قيمتها الاقتصادية القيمة الاقتصادية للمكون المادي لها بمرات عديدة، ويرى أصحاب هذا الرأي أن المعلومات والبيانات المخزنة على الوسيط لها كيان مادي قابل للانتقال والاستحواذ عليه بتشغيل الجهاز ورؤيتهما على الشاشة مترجما إلى أفكار تنتقل من الجهاز إلى ذهن المتلقي، ويكون بهذا قد استحوذ عليها. ويضيف أصحاب هذا الاتجاه بأنه طالما أن موضوع الحيازة ويقصد هنا حيازة البيانات والمعلومات المسجلة هو موضوع غير مادي، فإن الحيازة تكون من نفس الطبيعة أي أنها تكون حيازة ذهنية غير مادية، وبالتالي يمكن

[١] العريان، محمد على. مرجع سابق، ص٤٣ وما بعدها.

أن تتم حيازة المعلومات والبيانات بواسطة الالتقاط الذهني عن طريق البصر [١]. وقد رد أصحاب هذا الرأي على الرافضين لملكية الغير للشيء المعلوماتي غير الملموس، القائلين بأن البرامج والمعلومات منتج فكري لا يملكه أحد، بأن البرامج تعتبر قانوناً ملكا لمن ابتكرها [٢].

واستشهد أنصار هذا الاتجاه في ذلك بما قضت به محكمة النقض المصرية، فيما يتعلق بسرقة التيار الكهربائي، باعتبارها التيار الكهربائي رغم كونه لا يعد مالا ملموسا، إنما يمكن اختلاسه وانطباق نص السرقة عليه [٣]، كما دلل على ذلك حكم القضاء الفرنسي في قضية Loqabax إذ أدانت المحكمة متهما كان يعمل موظفا، لقيامه بتصوير مستندات سرية ضد رغبة من يعمل لديه، لاتهامه بسرقة المعلومات المدونة بالورقة وليس على سرقته للورقة ذاتها [٤].

وهو ما أكده القانون المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ حيث نص في كتابه الثالث الخاص بحماية حق المؤلف على كون البرمجيات من المصنفات المشمولة بالحماية. وسنعرض خلال تلك الدراسة لأطر المواجهة القانونية لمواجهة الفعل الإجرامي المكون لجريمة تزييف الوعي لدى المواطنين.

٢- القوانين الوطنية والإقليمية

١/٢ قانون البيانات السويدي عام (١٩٧٣م): تعتبر السويد أول دولة تسن تشريعات ضد جرائم تقنية المعلومات.

٢/٢ قانون مكافحة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت الدنماركي (١٩٨٥م): الذي اشتملت فقراته على العقوبات المحددة لجرائم الحاسب الآلي كالتزوير المعلوماتي.

---

[١] قشقوش، هدى حامد .مرجع سابق، ص٥١-٥٢

[٢] الكتاب الثالث، من قانون حماية الملكية الفكرية المصري، رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

[٣] حكم نقض إبريل ١٩٣١، مجموعة القواعد ج ٢، رقم ٣٢٤. كذلك ٨ ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٢٤ رقم ٨١ ص٢٥٥.

[٤] صالح، مروة زين العابدين (٢٠١٦) الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الإنترنت بين القانون الدولي، مركز الدراسات العربية، ط.١، ص ٤٥٥.

٣/٢ قانون مكافحة التزوير والتزييف البريطاني (١٩٨٦).

٤/٢ قانون مكافحة التزوير المعلوماتي الألماني (١٩٨٦).

٥/٢ القانون الفرنسي الخاص بالتزوير المعلوماتي (١٩٨٨).

٦/٢ اتفاقية الإجرام السيبيري (الإجرام عبر الإنترنت) (٢٠٠١): وقد صدرت عن المجلس الأوروبي ووُقِّعَت في العاصمة المجرية بودابست في ٢٣ نوفمبر عام (٢٠٠١)، ووقّعت عليها ٣٠ دولة، وانضمَّ إليها العديد من الدول من خارج المجلس الأوروبي، وكان من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، التي صادقت عليها في ٢٢ سبتمبر (٢٠٠٦) م، ودخلت تلك الاتفاقية حيز النفاذ في يناير (٢٠٠٧). واشتملت على عدة جوانب من جرائم الإنترنت، بينها الإرهاب وعمليات تزوير بطاقات الائتمان والاستغلال الجنسي للأطفال.

٧/٢ التعديل في قانون الجزاء بسلطنة عُمَان سنة (٢٠٠١): بإضافة فصل في الباب السابع منه تحت عنوان (جرائم الحاسب الآلي). وكذلك إضافة مواد إلى قانون الاتصالات تجرم تبادل رسائل تخدش الحياء العام وتجرم استخدام أجهزة الاتصالات للإهانة أو الحصول على معلومات سرية أو إفشاء الأسرار أو إرسال رسائل تهديد.

٨/٢ التعديلات القانونية في التشريع المغربي: لمواجهة بعض صور الجريمة المعلوماتية تحت عنوان (المس بنظام المعالجة الآلية للمعطيات) وذلك بموجب القانون الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٣.

٩/٢ قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية الإماراتي (٢٠٠٦م): وتعد الإمارات من أوائل الدول العربية التي تسن قانوناً متكاملاً لمكافحة الجرائم المعلوماتية هو القانون رقم (٢) لسنة (٢٠٠٦م).

١٠/٢ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي (٢٠٠٧م): الذي يهدف إلى الحد من الجرائم المعلوماتية، بتحديد تلك الجرائم وبيان العقوبات المقرَّرة لها. [١]

١١/٢ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨: ويعد صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري تتويجاً لجهود حثيثة قامت بها جهات إنفاذ القانون والهيئات التشريعية والقضائية لمكافحة تلك الجرائم أسفرت عن صدور حزمة من القوانين التي تحوي صور الجرائم المعلوماتية المختلفة.

١٢/٢ بعض مواد قانون العقوبات المصري: المشرع المصري عقوبة السجن على نشر الشائعات التي تمس امن أو استقرار البلاد إذا أدت إلى الأضرار بالاستعدادات للدفاع عن البلاد أو إثارة الفزع بين الناس، [٢] كما قرر عقوبة الحبس والغرامة لكل من قام بنشر أخبار عن مصر بالخارج تؤدي إلى إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها، [٣] كما قرر عقوبة الحبس على استخدام الدين في نشر الأخبار الكاذبة والشائعات بقصد إثارة الفتنة، [٤] وقد اشتمل نص قانون العقوبات المصري على قوله "باي وسيلة أخرى" مما يجعل العقوبة تنسحب على نشر الشائعات الإلكترونية عبر الأنترنت. وان كنا نرى ضرورة قيام المشرع المصري بتعديل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بتضمينه مواد صريحة للمعاقبة على نشر الشائعات الإلكترونية لتنسحب العقوبة على استخدام كافة التقنيات الحديثة التي قد تستخدم لتزييف وعي المواطنين. كما اشتمل

١٣/٢القانون المصري رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٥ الخاص بمكافحة الإرهاب على العديد من المواد التي تجرم الإرهاب عبر الوسائط الرقمية، حيث تقرر المادة ٢٩ عقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنين، كل من

---

[١] وجاء في المادة الثانية من هذا النظام: (يهدف هذا النظام إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى ما يأتي:
١ –المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.
٢ –حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.
٣ –حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة.
٤ –حماية الاقتصاد الوطني).

[٢] المادة ٨٠ج الفقرة (أ) من قانون العقوبات المصري.

[٣] المادة ٨٠د الفقرة (أ) من قانون العقوبات المصري.

[٤] المادة ٩٨ الفقرة (و) من قانون العقوبات المصري.

أنشأ أو استخدم موقعًا على شبكات الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها، بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية. كما قررت المادة ٣٥ انه يُعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من تعمد، بأية وسيلة كانت، نشر أو إذاعة أو عرض أو ترويج أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أعمال إرهابية وقعت داخل البلاد، أو عن العمليات المرتبطة بمكافحتها بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع، وذلك كله دون إخلال بالعقوبات التأديبية المقررة.

٣- تحديات مواجهة جرائم تقنية المعلومات:

١/٣ تحديات فنية وتقنية تتمثل فيما يلي:

١/١/٣ صعوبة التوصل إلى الأدلة الرقمية والتحفظ عليها: يحتاج الدليل الرقمي مهارة تقنية كبيرة للحصول عليه ورصده وتجميعه لأنه غالباً ما تتم إحاطته بوسائل الحماية التقنية (كلمات السر أو تقنيات التشفير). ويسهل التخلص منه ببساطة بمحوه أو إتلافه، كما انه قد يتعرض للتلف خلال الفحص أو النقل غير الحذر.

٢/١/٣ توافر خدمات التخفي عبر الإنترنت: مثل تلك المواقع التي توفر خدمات الشبكات الافتراضية الخاصة (Virtual Private Network،) أو البروكسي[1]، حيث يتم إعطاء المستخدم رقم تعريفي "**IP** address" غير حقيقي لإخفاء هويته، أو استخدام الإنترنت المظلم عبر المتصفحات المعدة لذلك كمتصفح "TOR" المعروف "The Onion Router" الذي يعمل من خلال تقنيات تتحايل على بروتوكولات الإنترنت المعروفة وتقوم بإخفاء الرقم التعريفي للمستخدم "IP" مما يجعل تحديد شخصيته من الصعوبة بمكان.

٣/١/٣ وجود العديد من البرمجيات التي قد تستخدم لإخفاء أثر الجرائم الإلكترونية أو محوها: كبرمجيات التشغيل المحمولة التي يتم إقلاعها من

[1] VPN، شبكات افتراضية خاصة، يشيع استخدامها لدى المستخدمين الذين يرغبون في إخفاء بياناتهم أو هويتهم بشكل عام.

خلال أسطوانة أو سيط تخزيني، والخوادم التخيلية التي تعمل عبر الحاسبات السحابية، أو برمجيات محو الملفات عقب إغلاق نظام التشغيل.[١]

٤/١/٣ ضخامة حجم المعلومات والبيانات التي يتعين فحصها وصولاً للدليل الإلكتروني وإمكانية خروجها عن نطاق إقليم الدولة. [٢]

٥/١/٣ عدم توافر بيانات المستخدمين بسهولة: أدى تنافس الشركات في مجال توزيع خدمات الإنترنت، وتسابقها على إرضاء العملاء إلى تبسيط الإجراءات وتسهيلها، واقتصار تركيزها على تقديم الخدمة وعدم الاهتمام بالجانب الأمني، على سبيل المثال: مستخدمو شبكة الإنترنت عبر البطاقات المدفوعة ليسوا مطالبين بتحديد هويتهم الحقيقية عند استخدام خدمة الإنترنت، أي أن مزود الخدمة قد لا يعلم الهوية الحقيقية لمستخدم الخدمة. [٣]

٢/٣ تحديات وإشكاليات قانونية

١/٢/٣ القصور في تعريف مفهوم جرائم تقنية المعلومات أو اللحاق بتطوراتها المتسارعة:

يؤدي التسارع الهائل في أشكال جرائم تقنية المعلومات مما يستدعي، إلى جعل التعريفات القانونية وتحديد الأفعال المادية المتعلقة بها يشوبه بعض القصور، لا يمكن أن تلاحق التعديلات المستمرة للقوانين التغيرات التقنية في تلك الأفعال، حيث يجب أن تتسم القوانين بالثبات والاستقرار.

٢/٢/٣ عدم وجود مفهوم قانوني دولي مشترك لتعريف الجريمة الإلكترونية:

ويتمثل ذلك في اختلاف القواعد القانونية المطبقة في كل دولة تقع بها الجريمة مما يباين الأثر القانوني للدليل الثبوتي في كل دولة وقد يمكن الجاني من الإفلات بجريمته من العقاب.

---

(١) وهي برمجيات أُعدت خصيصاً للمحافظة على أجهزة الحاسب من العبث بالإضافة، المحو أو التعديل، مثل البرنامج الشهير Deep Freeze، ويتم استخدامها بصورة غير شرعية لمحو الأثار والأدلة الرقمية في جرائم تقنية المعلومات.

(٢) الحلبي، خالد عياد (٢٠١١) إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والأنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ٢٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص٢٢٣.

٣/٣ صعوبات سياسية

١/٣/٣ سيادة الدول على إقليمها الجغرافي: حيث تعيق سيادة الدول واختلاف أنظمتها السياسية من متابعة المجرمين في الجرائم عابرة الحدود.

٢/٣/٣ قصور التعاون الدولي في مجالات المكافحة: فقد حالت المصالح السياسية والمواءمات الإيدلوجية دون تحقيق التعاون الدولي الكامل لمكافحة الجرائم المعلوماتية وتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاح تلك المكافحة والإتيان بثمارها.

المبحث الثالث
دور المؤسسة الأمنية في المواجهة

للمؤسسات الأمنية، دور فاعل مواجهة جرائم تزييف الوعي لدى المواطنين كأحد أخطر جرائم تقنية المعلومات، ويتجلى هذا الدور في الوقاية من تلك الجريمة وتقليل فرص نجاحها لتجنيب البلاد أخطارها، كما تقوم المؤسسة الأمنية بدورها الرئيسي في رصد وتلقي البلاغات حول المحاولات التي تقع لتزييف وعي المواطنين وتغييب إدراكهم، وفحصها وتحديد أبعادها، وإيقاف تنامي التداعيات الناتجة عنها، واستخراج الأدلة الرقمية اللازمة لتحديد هوية مرتكبيها، وضبطهم وتقديمهم للعدالة، لتحقيق الردع العام وبسط سيطرة الدولة وهيبتها في الفضاء السيبراني للشبكات المعلوماتية. كما يكون عليها مدارسة الجرائم التي تم كشف غموضها للاستفادة منها في استخلاص الدروس اللازمة لمنع حدوثها مرة أخرى. وسنقوم خلال تلك الدراسة ببيان دور المؤسسة الأمنية في الوقاية من تزييف وعي المواطنين، وإنفاذ القانون لإيقاف محاولات التزييف، وتحديد هوية مرتكبيها.

المطلب الأول
المواجهة الأمنية لمحاولات التزييف

١ الدور الوقائي للمؤسسة الأمنية

يتسم دور المؤسسة الأمنية خلال تلك المرحلة من مراحل المواجهة بدور التحصين والوقاية ضد محاولات تشويه وعي المواطنين وتغييب إدراكهم، لاستخدامهم في هدم بلدهم دون وعيهم بذلك، وهو دور مهم في تقويض الجريمة ومكافحتها قبل ارتكابها والوقاية من الجريمة هي: "محاولة التغلب

على الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى اتباع سلوكيات إجرامية أو القيام بأعمال تعد قانوناً وعرفاً جرائم وسلوكيات منحرفة أو شاذة"[١] و تختلف الإجراءات الأمنية الخاصة بالوقاية من جريمة تزييف الوعي كأحد جرائم تقنية المعلومات، عن مثيلتها في الجرائم التقليدية حيث أن البيئة التي تتم فيها الجريمة هي بيئة سيبرانية غير ملموسة وأداة الجريمة عبارة عن معلومات وبيانات كما أن المجرم حين ينخرط في ارتكاب جرائم تقنية المعلومات يتحول هو الآخر إلى جزء من منظومة رقمية، ، لذلك نحتاج إلى نوع جديد من الأمن، وهو الأمن المعلوماتي، أو الأمن الرقمي، يمكن للمؤسسة الأمنية ممارسة هذا الدور من خلال النقاط التالية:

١/١ التوعية المجتمعية

١/١/١ العمل على تحصين المواطنين ضد عمليات محاولات تزييف الوعي عن طريق نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات، وبيان مدى قدرة تكنولوجيا المعلومات، على تزييف الحقائق، وخطورة الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر وحيد لاستقاء المعلومات حيث يمكن تزييف تلك المعلومات وإظهار هذا التزييف في صورة حقائق. حيث دلت الدراسات على أن زيادة الوعي المجتمعي بجريمة تقنية المعلومات من شأنه أن يعمل على تخفيض معدلات هذه الجريمة بصورة كبيرة [٢].

٢/١/١ العمل على تشجيع الجمهور للمساهمة في إقرار الأمن والوقاية من الجريمة، من خلال برامج توعية مجتمعية ممنهجة لتعريف المواطن بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية الخاصة بأمن نفسه وأسرته ومجتمعه [٣]، وإقناعه أن أمنه الشخصي هو جزء من أمن المجتمع ككل.

٣/١/١ وإقناع كل فرد في المجتمع بخطورة تلك الجريمة وقدرته على مواجهتها بصورة مباشرة، وبذلك يتم استخدام المجني عليهم في تلك الجريمة وهم جموع المواطنين كعناصر لمكافحة الجريمة بالإبلاغ عنها بسرعة، أو التصرف بطريقة أكثر إيجابية بقطع سلسلة نمو الشائعة أو الخبر الكاذب

---

[١] طالب، مبارك (٢٠٠٣) الطرق الحديثة في الوقاية من الجريمة والانحراف، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة الاتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق الوقاية من الجريمة، ص٤٠.

[٢] (Mamandi, K. & Yari, S., A Global Perspective on Cybercrime, (op.cit), P.33.

[٣] عيد، محمد فتحي (١٩٩٩) الإجرام المعاصر، ط١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص٧٠.

بالرد على المجرمين بموضوعية، أو إبلاغ المواقع التي يستخدمونها لأغلاق حساباتهم وخاصة الوهمية منها، مما يحرمهم من اهم سلاح في تلك الحرب.

٤/١/١ اتخاذ الإجراءات الأمنية السيبرانية اللازمة لمنع وقوع الجريمة مع العمل على تكوين وحدات خاصة، بكل جهة حكومية تكون مهمتها الأساسية متابعة الأنشطة العلنية التي تتم عبر شبكة الإنترنت وخاصة المتعلقة بتلك الجهة، عن طريق الإبحار فيها، ورصد الأنشطة السلبية منها فوراً، مع مد تلك الوحدات بالبرمجيات اللازمة لأداء مهمتها بيسر وسرعة، حيث تعطي هذه العملية نتائج مهمة على مستوى الحد من الجريمة قبل ارتكابها عن طريق الوقاية منها. [١]

٢ دور المؤسسة الأمنية في كشف غموض جرائم تزييف الوعي

يأخذ دور المؤسسة الأمنية خلال هذه المرحلة من مراحل مكافحة الجرائم، شكل الصراع بين الخير متمثلاً في رجال الضبطية القضائية، والشر متمثلاً في مرتكبي تلك الجرائم. ويكون السلاح المستخدم في إدارة هذا الصراع هو سلاح العلم والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، ويكون المستهدف في هذا الصراع هو السيطرة على وعي المواطنين وتوجيه إدراكهم، حيث تسعى الدول إلى حماية الوعي الإيجابي لمواطنيها، ويسعى مرتكبو الجريمة إلى تزييف هذا الوعي ونقله إلى المنطقة السلبية، وتتمثل تقنيات إدارة هذا الصراع فيما يلي:

١/٢ رصد حدوث الجريمة وتحديد أبعادها وأخطارها

١/١/٢ من خلال تلقي البلاغات بصورة مباشرة من المواطنين المستنيرين الذين يرصدون تلك المحاولات ويقرروا المشاركة في التصدي لها عن طريق إبلاغ السلطات عبر مراكز تلقي البلاغات المنتشرة بمحافظات الجمهورية، ويجب أن يتم تلقي بلاغات جرائم تقنية المعلومات بمعرفة مختصين في تكنولوجيا المعلومات مع دعمهم بالأجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل تلقي البلاغ بسرعة ويسر،

٢/١/٢ من خلال تلقي المعلومات والتبليغات من المواطنين عبر المواقع الإلكترونية وأرقام الهواتف المعدة لذلك، والتي يجب أن تتسم بالسرية

[١] سندالي، السيد عبد الرازق (٢٠٠٧) التشريع المغربي في مجال الجرائم المعلوماتية، المغرب: الندوة الإقليمية حول "الجرائم المتصلة بالكمبيوتر"، ١٩-٢٠٠٧/٦/٢٠، ص٧٢.

والمتابعة المستمرة من المستويات الاشرافيه للتأكد من فحص كافة المعلومات الواردة بجدية تامة.

٣/١/٢ من خلال المتابعة العلنية لأنشطة الإنترنت التي يقوم أعضائها بالإبحار عبر مواقع الإنترنت المختلفة بصورة مستمرة لرصد هذا النشاط الإجرامي بصورة استباقية وإبلاغ سلطات المكافحة لاتخاذ اللازم تجاهه. وكذلك فمن المتصور أن ترصد جهات المكافحة النشاط الإجرامي خلال إبحار أعضائها عبر مواقع الإنترنت المختلفة. وعقب رصد النشاط الإجرامي بأحد الوسائل السابقة، يجب أن يتم فحص الفعل الإجرامي، وتحديد أضراره، ومدى استمرار تلك الأضرار، والمخاطر التي تترتب عليه، والكيفية التي يمكن تقليل تلك المخاطر بها.

٢/٢ اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف الفعل الإجرامي والسيطرة على تداعياته:

تتمثل تلك التدابير في الوسائل التقنية التي يمكن من خلالها مواجهة الفعل الإجرامي ومنعه من الاستمرار في الإضرار بالمجني عليه أو المجتمع، وقد تتمثل تلك التدابير فيما يلي:

١/٢/٢ إيقاف الفعل الإجرامي: من خلال إبلاغ الموقع الذي تم ارتكاب الواقعة عبره باستخدام وسائل الإبلاغ التي يتيحها الموقع (مثل إبلاغ موقع الفيس بوك بانتهاك أحد الحسابات أو الصفحات المنشأة عليه لسياسات تشغيله بارتكابها جريمة معينة فيقوم الموقع بإغلاق الحساب أو الصفحة على الفور) ويجب لانتهاج تلك التقنية العلم بسياسات تشغيل الموقع حتى تؤتي تلك التقنية ثمارها ويستجيب الموقع بإيقاف الفعل الإجرامي. ويمكن إقناع المواطنين بعد تدريبهم وتعريفهم بالسياسات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي وكيفية استخدامها بصورة إيجابية للمحافظة على امنهم الشخصي وامن المجتمع، من خلال التوعية المجتمعية بتكنولوجيا المعلومات بقدرتهم على مواجهة تلك الجريمة باستخدام هذا التكنيك.

٢/٢/٢ المواجهة الموضوعية للفعل الإجرامي بإزالة أسباب استمراره:
كما في حالة نشر الأخبار الكاذبة لتكدير الراي العام أو نشر الشائعات، فيجب اتخاذ الإجراءات الموضوعية لتكذيب الخبر أو الشائعة بصورة سريعة وناجزة لإيقاف تنامي الشائعة أو انتشار الخبر الكاذب.

٣/٢/٢ استخدام تقنيات الحجب التي كفلها القانون: لحجب المواقع التي يرتكب من خلالها جرائم تقنية المعلومات لمنع انتشار الجريمة وتقليل الأخطار الناجمة عنها، وإيقاف الفعل الإجرامي. **ويجب أن نلاحظ** أن تقنيات الحجب لا يمكن إنفاذها بصورة تقنية حيال الحسابات المنشأة عبر مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي، حيث يستحيل فنياً في ظل تكنولوجيا المعلومات المعروفة حالياً، حجب تلك الحسابات دون حجب الموقع أو التطبيق ككل، بمعنى انه لا يمكن حجب أحد الحسابات على موقع التواصل الاجتماعي وليكن فيس بوك مثلاً، دون حجب الموقع ككل.

كما تجدر الإشارة إلى أن استخدام تقنيات الحجب بصورة مفرطة قد يؤدي إلى تكبد قطاع الاتصالات تكلفة كبيرة، دون أن يؤتي ثماره بمنع الاطلاع على تلك المواقع لتوافر تقنيات التحايل عليه كاستخدام خوادم تقنية VPN وغيرها. وذلك على الرغم من أن بعض الدول قد نجحت في استغلال تقنيات الحجب بدرجة كبيرة للدفاع عن قناعاتها القومية مثل جمهورية الصين الشعبية وغيرها.

٣/٢ مرحلة التحري وجمع الأدلة الرقمية لتحديد الفاعل:

تعد تلك المرحلة جوهر عمل أجهزة المكافحة حيث يتم خلالها كشف غموض الجريمة وتحديد شخص مرتكبها، ويتم الفحص خلال تلك المرحلة عبر خطوات تقنية بالغة التعقيد تهدف إلى رصد بصمة الكترونية للفاعل (**IP** address)[١]، باستخدام بروتوكولات الإنترنت وتقنيات الهندسة الاجتماعية والبرمجيات المتخصصة في التحري وجمع المعلومات عبر الإنترنت. إضافة إلى إجراء التحريات التقليدية بكافة أدواتها (المراقبة – تجنيد المصادر السرية وغير ذلك من الوسائل التقليدية للبحث والتحري). وتتضمن تلك المرحلة إجراءات فحص مسرح الجريمة الذي يعد هو مكنون أسرارها للوصول إلى الأدلة التي تساعد في كشف غموض الواقعة وتحديد شخص مرتكبها. ويكون أول تعامل للقائم بالفحص مع مسرح الجريمة هو تلقي بلاغ المجني عليه حيث يقوم متلقي البلاغ بفحص جهاز المجني عليه أو حسابه الإلكتروني في محاولة لتحديد طبيعة الجريمة وأبعادها ورسم الخطة اللازمة للتعامل معها،

[١] يقصد بالبصمة الألكترونية، ذلك الرقم المتفرد الذي يمنح لكل مستخدم بمعرفة شركات تقديم خدمة الإنترنت، ولا يمكن أن يمنح هذا الرقم لأكثر من مستخدم واحد في ذات الوقت وفقاً لتقنية عمل الشبكة **Internet Protocol (IP)**. وتثبت تلك البصمة إدارة مستخدم معين للحساب أو الموقع محل ارتكاب الجريمة.

واستخراج الأدلة الرقمية منه والمحافظة عليها. ويختلف مسرح جرائم تقنية المعلومات عن مسرح الجرائم التقليدية وذلك لاختلاف الأدوات المستخدمة وكذلك طبيعة الدليل الثبوتي المتصور ضبطه والتحفظ عليه.

٢/٤ احتياطات فحص مسرح جرائم تقنية المعلومات

هناك عدد من الاحتياطات التي ينصح باتخاذها خلال فحص مسرح جرائم تقنية المعلومات للمحافظة عليه ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١/٤/٢ تأمين مصادر الكهرباء لمنع قطع التيار الكهربائي خلال إتمام عملية الضبط حيث يحوي مسرح جرائم المعلومات بطبيعته العديد من الأجهزة الإلكترونية التي تحتاج التيار الكهربائي لفحصها، وقد يؤدي قطع التيار بصورة مفاجئة إلى أتلاف بعض الأدلة أو من الفاحص من استكمال الفحص الفني للعثور على الأدلة الرقمية اللازمة لكشف غموض الواقعة.

٢/٤/٢ منع اتصال المتواجدين بالأجهزة أو العبث بملحقاتها، وذلك للمحافظة على الأدلة الرقمية التي يمكن تعديلها أو التدخل فيها بالمحو أو الإعدام.

٣/٤/٢ تصوير الأجهزة وكافة مشتملاتها وكيفية توصيلها. وذلك حتى يكون لدى جهات التحقيق تصور عن الطريقة التي كان يستخدمها الجاني لتوصيل معداته والتي قد تتسم في كثير من الأحيان بالتفرد فكل جاني يكون له بصمته الخاصة في الأدوات التي يستخدمها وطريقة توصيلها.

٤/٤/٢ فحص الأجهزة والمحتويات بتسلسل معين للتأكد من القيام بفحص كافة الأجهزة والملحقات المتواجدة بمسرح جرائم تقنية المعلومات، ليكن الفحص بداية من الناحية اليمنى مثلا والاستمرار في الفحص لحين الانتهاء بالوصول لذات نقطة البداية، مع إثبات محتويات كل جهاز ووضع علامة عليه تفيد نتيجة فحصه.

٥/٤/٢ عدم إغلاق أي جهاز قبل التأكد التام من عدم وجود أي برمجيات تأمينية تقوم بمحو الملفات أثناء عملية الغلق مثال البرنامج القديم للحفاظ على الملفات "Deepfreeze"، واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على محتويات الجهاز من في حالة تواجدها

٦/٤/٢ عمل حصر كامل بالمضبوطات قبل القيام بنقلها من مسرح الجريمة وإتمام عملية إعدادها للعرض على جهات التحقيق (التحريز) للمحافظة عليها من الضياع

٧/٤/٢ التحفظ على كابلات التوصيل وبخاصة النادرة والتي قد لا تتواجد حال محاولة إعادة الفحص.

٨/٤/٢ مراعاة الطبيعة الرقمية للمضبوطات والمحافظة عليها أثناء النقل والتحريز وذلك بوضعها داخل وسائل حفظ مناسبة تحافظ عليها من التلف وعلى البيانات المحملة عليها من المحو.

٩/٤/٢ وتواجه جهات المكافحة خلال ممارسة دورها خلال تلك المرحلة مجموعة من التحديات التي تعيق عملها، وتتمثل تلك التحديات في التحديات الفنية والتقنية، المتمثلة في الطبيعة الخاصة لجريمة تقنية المعلومات وما يتمتع به مسرحها من طبيعة رقمية خاصة وكذلك طبيعة الدليل الثبوتي، [1] إضافة إلى التحديات القانونية والسياسية وغير ذلك من التحديات التي سبق سردها بصورة مفصلة في هذه الدراسة.

٢/٥ مرحلة التحقيق والمحاكمة:

يتمثل دور المؤسسة الأمنية خلال تلك المرحلة في تقديم الخبرة والدعم الفني والتأميني لجهات التحقيق وتنفيذ أوامر الضبط والإحضار والتفتيش لكشف غموض الحوادث وإجلاء الحقيقة، وإعداد الأدلة وتجهيز الدعوى للمحاكمة.

٢/٦ مرحلة متابعة الأحكام وانفاذ العقوبة:

جوهر المنظومة الأمنية والقضائية هو إنفاذ العقوبات الصادرة، لتأكيد هيبة الدولة وتحقيق الردع العام. وتقوم المؤسسة الأمنية ممثلة في كافة القطاعات الأمنية الجغرافية والمتخصصة بممارسة دورها في تنفيذ الأحكام الصادرة في الجرائم بصفة عامة وفي جرائم تقنية المعلومات بصفة خاصة لما لهذه الجرائم من خطورة وأهمية. كما يكون دور الأعلام الأمني مهم جداً بالإعلان عن مجهودات المؤسسة الأمنية في ضبط مرتكبي وقائع محاولة تزييف الوعي لدى المواطنين بنشر الأخبار الكاذبة والشائعات على مواقع

[1] الحلبي، خالد عياد .مصدر سابق، ص ٢٢٣.

التواصل الاجتماعي، والعقوبات الرادعة التي وقعت عليهم، مع بيان الأساليب التي استخدمها هؤلاء المجرمون وشرحها بطريقة مبسطة حتى يمكن للكافة فهمها، حتى يكون ذلك بمثابة تحصين للمواطنين ضد هذه الأساليب، وتحقيقاً للردع العام والحفاظ على هيبة الدولة، ببيان قدرتها على إنفاذ القانون في العالم الرقمي وتحديد وضبط المجرمين وإقامة الدليل عليهم.

وتجدر الإشارة إلى الاهتمام الفائق الذي توليه وزارة الداخلية بدعم القدرات الفنية للإدارات المتخصصة التي تعمل على مكافحة جرائم تقنية المعلومات حتى تتمكن من أداء دورها في كافة مراحل مواجهة تلك الجريمة المتطورة، حيث تحرص على إمدادها بأحدث معامل فحص الأدلة الرقمية والبرمجيات اللازمة له، مع توفير البرامج التدريبية لتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع تلك الأجهزة لتقديم الدعم الفني لكافة جهات الوزارة والجهات القضائية خلال التحقيقات في كافة أنواع الجرائم.

المطلب الثاني

آليات ومهارات ضرورية للمواجهة

سنقوم هذا المطلب بمدارسه المهارات الواجب توافرها في القائمين على مواجهة جرائم تقنية المعلومات، والأدوات والأليات التي تستخدمها المؤسسة الأمنية في مواجهة تلك الجرائم والمجهودات التي حققتها في هذا المجال.

١ المهارات الواجب توافرها في القائمين على مكافحة جرائم تقنية المعلومات

يجب أن يتوافر في القائمين على مواجهة جرائم تقنية المعلومات بصفة عامة بكافة فئاتهم (مأموري ضبط قضائي – مسئولي التحقيق من أعضاء هيئة النيابة العامة والقضاة) مجموعة من المهارات الفنية و البحثية والقانونية في ذات الوقت، حتى يتمكن أي منهم خلال ممارسة دوره في مكافحة الجريمة من التعامل مع المعطيات الرقمية لهذه الجرائم المستحدثة، مع إمكانية التعاطي مع الطبيعة الخاصة لمسرح جرائم تقنية المعلومات التي تتسم بالطابع الرقمي، ويستطيع استخرج الدليل الرقمي وتحليله والتحفظ عليه بصورة سليمة دون تلفه أو تعديله، ويضع خطط البحث ويجري التحريات التي تمكنه من أن يستنبط المعلومات التي توصله إلى تحديد شخصية الفاعل، وحرر المحاضر القانونية ويستصدر القرارات اللازمة ويعد الأوراق بصورة قانونية تسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الفاعل.

١/١ المهارات الفنية:

يجب أن يتمتع القائم على مواجهة جرائم تقنية المعلومات بمجموعة من المهارات الفنية تتمثل فيما يلي:

١/١/١ الإلمام بقواعد استخدام الحاسب الآلي والقدرة على استخدام برامج التشغيل المختلفة والتطبيقات الخاصة بفحص مسرح الجريمة واستخراج الأدلة منه.

٢/١/١ القدرة على التعامل مع الشبكات وطريقة تكوينها وفكرة عملها، وكيفية تبادل الملفات من خلالها.

٣/١/١ الإلمام بطريقة عمل شبكة الإنترنت وكيفية استخدام تطبيقات الحصول على البصمات الإلكترونية للجناة وتتبعها وتحديد مصدرها.

٤/١/١ القدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بسهولة، واستخدام تقنياتها في البحث وأجراء التحريات، والتعرف على السياسات الخاصة بكل موقع وإمكانية استخدامها لمواجهة الجرائم التي تحدث من خلاله.

٥/١/١ التعرف على برمجيات الهندسة الاجتماعية، وبرمجيات تحليل وجمع البيانات، لدراسة الأنماط السلوكية للجناة عبر الإنترنت والتمكن من الاستفادة منها في تحديد شخصياتهم وجمع الأدلة الرقمية والقرائن حول ارتباطهم بالجريمة.[١]

٦/١/١ الإلمام بوسائل التخفي المتعددة التي يمكن استخدامها عبر شبكة الإنترنت. حتى لا ينخدع بعمليات تزييف الهوية.

٧/١/١ القدرة على التعامل مع البرمجيات الضارة، والتعرف عليها وتحييدها، وأدارتها بهدف حماية الأدلة المتواجدة على الأجهزة المضبوطة من المحو أو التلف،

---

[١] رستم، هشام محمد فريد (١٩٩٤) الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مكتبة الالات الحديثة، ط.١، ص ١٦.

٨/١/١ القدرة على فحص مسرح جرائم تقنية المعلومات والإلمام بما يتمتع به من طبيعة خاصة تستلزم طرق معينة لتأمينه.

٩/١/١ التعرف على قدرات المعامل الحديثة للتشريح الرقمي وأدوات فحص الأدلة الرقمية وتحليلها (أجهزة – برمجيات) حتى يستطيع استغلالها بأفضل صورة، وتحليل النتائج الصادرة عنها وصولاً للدليل الذي يؤدي لكشف غموض الوقائع.

٢/١ مهارات البحث الجنائي :

يجب أن يتمتع القائم على مواجهة جرائم تقنية المعلومات وبصفة خاصة خلال مرحلة التحري وجمع الأدلة بقدرات بحثية حتى يتمكن من التخطيط لعملية البحث وتحليل المعلومات وربطها واستخدامها في استنباط القرائن وصولاً إلى الأدلة التي تساعد في كشف غموض الحادث وتحديد شخصية مرتكبه، وإقامة الدليل عليه.

١/٣ المهارات القانونية:

إلى جانب المهارات الفنية، يجب أن يتمتع القائم على مواجهة جرائم تقنية المعلومات بمجموعة من المهارات والقدرات القانونية الكبيرة، حتى يتمكن من تقنين إجراءات المواجهة في كافة مراحلها (الرصد وتلقي البلاغ – الفحص وإجراء التحريات وجمع الأدلة – الضبط والتفتيش واستخراج الأدلة – التحقيق وتقييم الأدلة، اللجوء للخبرة وسماع الشهود وتقييم الأدلة والقرائن وإصدار الأحكام)، حتى نطمئن إلى أن كافة الإجراءات تتم بصورة قانونية سليمة تضمن تمتع الأدلة بالحجية القانونية التي تكفل معاقبة الجاني على أفعاله الإجرامية، وعدم قدرته على الإفلات من هذا العقاب عن طريق إثبات ارتكابه للواقعة وإقامة الدليل عليه، مع تمتعه بكافة الوسائل القانونية للدفاع عن نفسه.

وفي ذات الاطار تسعى وزارة الداخلية لرفع مهارات وقدرات الضباط العاملين في مكافحة الجرائم بصفة عامة، والمختصين بمكافحة جرائم تقنيات المعلومات بصفة خاصة، من خلال التدريب المستمر، بمعاهد التدريب المختلفة بالوزارة، كما تستعين بالدورات التدريبية والدرجات العلمية التي تتيحها الجامعات والمعاهد البحثية في مختلف المجالات الفنية والقانونية والبحثية، كما تسعى لإيفادهم في الدورات التدريبية مع نظرائهم في الدول المتقدمة في

هذا المجال لاطلاعهم على احدث الوسائل والتقنيات في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات والتعامل مع الأدلة الرقمية.

٢ الآليات والأدوات التي تستخدمها المؤسسة الأمنية في هذه المواجهة

تعتمد مكافحة جرائم تقنية المعلومات بصورة عامة وجرائم محاولة تزييف الوعي لدى المواطنين على مجموعة من الأدوات والآليات للمواجهة يمكن إجمالها في التقسيم التالي:

١/٢ اليات الوقاية

١/١/٢ المحاضرات واللقاءات الجماهيرية لكافة التجمعات مع التركيز على التجمعات الشبابية حيث يشكل الشباب معظم مستخدمي التكنولوجيا والهدف الذي يستهدفه مجرميها في غالب الأحيان. وتمارس وزارة الداخلية ممثلة في إدارة مكافحة جرائم الحاسب الآلي وشبكات المعلومات هذا الدور بكفاءة كبيرة حيث بلغ عدد المحاضرات التي تم إلقائها إجمالا خلال عام ٢٠١٨ حوالي (١٦٨) محاضرة في مختلف الجهات الشرطية والحكومية والجماهيرية والتجمعات الشبابية والجامعات والأندية والمدارس. [١] بقصد زيادة الوعي بخطورة جرائم تقنية المعلومات وأثارها على الفرد والمجتمع، وإقناع الكافة بضرورة مواجهتها، وصولاً إلى مشاركة المجتمع في مواجهة تلك الجرائم فيما يشبه الدفاع الشعبي الكفيل بإحباط أي مخطط لاستهداف المجتمع.

٢/١/٢ المشاركة بورش العمل والمؤتمرات العامة لنشر الثقافة التكنولوجية والتعريف بصور جرائم تقنية المعلومات وخطورتها على الفرد والأسرة والمجتمع بل وعلى الأمن القومي كله.

٣/١/٢ المشاركة في البرامج المذاعة عبر وسائل الأعلام المختلفة ومتابعة الإنتاج الإعلامي والتواصل مع الجهات الإعلامية لتصحيح المفاهيم المجتمعية حول التكنولوجيا ونشر الوعي الأمني السيبراني بين جموع المواطنين.

٤/١/٢ استخدام الأبداع الرقمي في نشر الخدمات الأمنية عبر المواقع الإلكترونية والاهتمام بالمحتوى التوعوي على هذه المواقع لزيادة الوعي

[١] المجهود السنوي للإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات عن الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٨/١٢/٣١

المجتمعي بالأمن السيبراني وخطورة جرائم تقنية المعلومات على الأمن القومي المصري.

٥/١/٢ دعم وتشجيع الأعمال البحثية والرسائل العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات ومكافحة جرائم تقنية المعلومات.

٦/١/٢ تدريس مادة مكافحة جرائم تقنية المعلومات لطلبة كلية الشرطة من السنة الثانية لتوفير جيل واعي من الضباط.

٢/٢ اليات المكافحة

١/٢/٢ الرصد وتلقي البلاغات والمعلومات تنسيقاً مع كافة القطاعات الأمنية المختصة.

٢/٢/٢ الفحص الفني باستخدام أحدث البرمجيات والمنظومات البرمجية المعروفة علمياً للتأكد من وقوع الجريمة وتحديد أبعادها، ومدى استمرار الفعل الإجرامي من عدمه، والمخاطر المترتبة عليه.

٣/٢/٢ استخدام الآليات الفنية لوقف استمرار الفعل الإجرامي مثل اللجوء لإدارة مواقع التواصل الاجتماعي لأغلاق الصفحات أو الحسابات المستخدمة ارتكاب الجرائم أو لاسترجاعها إذا تبين سرقتها. وذلك وفقاً لسياسات تشغيل الموقع ذاته. حيث تتوقف استجابة الموقع على مجموعة من العوامل منها الملائمات السياسية والأيدلوجية له ومدى توافق الجريمة المبلغ بها مع سياسات تشغيله وغير ذلك من العوامل الكثيرة.

٤/٢/٢ اللجوء للنيابة العامة لاستخدام الآليات القانونية المتاحة لإيقاف الفعل الإجرامي ومنع المجرم من الاستمرار في جريمته والتي تتمثل في طلب حجب المواقع التي تستخدم في ارتكاب الجرائم ومتابعة تنفيذ ذلك من خلال الجهاز القومي لنظيم الاتصالات. [١]

٥/٢/٢ استخدام أحدث الوسائل التقنية ومنظومات الهندسة الاجتماعية لإجراء التحريات الفنية والميدانية، وصولا لتحديد شخص مرتكب الجريمة واستخراج الأدلة الرقمية الكافية لإقامة الدليل عليه. والاستفادة من مكتب

[١] المادة ٧ من القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.

القاهرة للشرطة الدولية (الإنتربول) في استكمال التحريات التي تقع خارج حدود الجمهورية.

٦/٢/٢ المشاركة في ضبط المتهمين وفحص مسرح الجريمة باستخدام أحدث المعامل المتخصصة في فحص الأدلة الرقمية وإعداد التقارير بصورة مفصلة ومميكنة.

٧/٢/٢ مخاطبة النيابة العامة لاستخدام قنوات التعاون والإنابة القضائية الدولية لاستكمال الإجراءات القانونية بالنسبة للمتهمين المتواجدين خارج البلاد.

٨/٢/٢ استقدام أحدث تقنيات ومعامل فحص المضبوطات الرقمية وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتشغيلها، لتقديم الدعم الفني لكافة أجهزة الوزارة والجهات القضائية.

٩/٢/٢ التدريب المستمر لكافة الضباط العاملين في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها، لتحديث معارفهم وزيادة قدراتهم.

النتائج :

قد خلصت الدراسة إلى التوصل إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية: –

- تعد وسائل التواصل الاجتماعي من أشهر الأنشطة البشرية على الإنترنت، ويسهل أن يستدرج الإنسان إلى مرحلة إدمان متابعتها بسهولة.

- أدى إدمان البشر لتلك الوسائل أن أصبحت تتحكم في بناء الوعي لدى المواطنين،

- يمكن لمالكي التكنولوجيا ومطوروها التلاعب بآليات تلك الوسائل بسهولة لتحقيق أغراضهم، التي قد تتمثل في استخدامها لتزييف الوعي لدى المواطنين وصولاً لإسقاط الدولة.

•تعد آليات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتزييف الوعي لدى المواطنين أحد أشكال الأفعال الإرهابية المكونة لجرائم تقنية المعلومات التي تستهدف بقاء الدولة ذاتها.

•جرائم تقنية المعلومات ذات طبيعة خاصة تختلف عن الجرائم التقليدية، من ناحية مواصفات مسرح الجريمة، وطبيعة الدليل الثبوتي، والمهارات الواجب توافرها في القائمين على مواجهتها على اختلاف فئاتهم (رجال ضبط قضائي – أعضاء النيابة العامة – رجال القضاء – بل والمحامون المتعاملون في هذا المجال).

•تواجه مكافحة جرائم تقنية المعلومات العديد من التحديات والإشكاليات، القانونية، والسياسية والجغرافية، والتقنية الفنية، التي قد تمكن المجرم المعلوماتي من الأفلات من العقاب.

•أصدر المشرع المصري حزمة من القوانين لمواجهة الجرائم الإرهابية والإلكترونية، تراعي طبيعة تلك الجريمة وصورها وطبيعة الدليل الثبوتي فيها.

•عزف المشرع المصري في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، عن النص على تعريف محدد للجرائم المعلوماتية، وهو ذات الاتجاه الذي تبنته معظم القوانين المقارنة –وهو اتجاه محمود –حيث يتيح هذا العزوف أن يشمل تعريف الجرائم المعلوماتية ما قد يظهر نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير الذي لا يمكن أن تلاحقه التعديلات القانونية بما يجب أن تتسم به من الاستقرار.

•أورد المشرع المصري في القانون رقم ١٧٥ لينة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات العديد من القواعد الإجرائية المستحدثة، من أهمها

- طرق منح صفة الضبطية القضائية

- تمكين جهات التحقيق من إصدار الأوامر لمأموري الضبط القضائي لاتخاذ إجراءات محددة تتعلق بجمع المعلومات الرقمية والتعامل معها.

- تمكين جهات التحقيق من إصدار الأمر بحجب المواقع محل الجرائم الواردة بالقانون.

- السماح لجهات الضبط والتحري بطلب حجب المواقع في حالة الاستعجال.

- تمكين جهات التحقيق من إصدار الأمر بالمنع من السفر والوضع على قوائم ترقب الوصول.

●يحتاج إنفاذ القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ إلى مهارات فنية وتكنولوجية خاصة وإجراءات تقنية خاصة، خلال مراحل الإنفاذ المختلفة (تلقي البلاغ – التحري والاستدلال – التحقيق – المحاكمة – انتداب الخبراء)

●مكافحة جرائم تقنية المعلومات هو عمل مجتمعي شامل يحتاج إلى تكافل العديد من الجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ولا يمكن قصر مواجهته على العمل الأمني فقط.

التوصيات والمقترحات :

●الاهتمام بدور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات، من خلال تفعيل دَور كل من (دور العبادة، الأسرة، المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها، أجهزة الإعلام) في التوعية بخطورة جرائم تقنية المعلومات على الأسرة والمجتمع.

●العمل على إدراج الثقافة التكنولوجية وبخاصة جرائم تقنية المعلومات بمناهج التعليم خلال مراحله المختلفة، لخلق جيل واعي بالاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات ومدرك لمخاطر الجرائم المعلوماتية.

●التسويق الإعلامي لمخاطر إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، والتحصين الفكري للمجتمع، زيادة الوعي العام بآليات التلاعب بقياسات الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وسبل كشفها.

●الاهتمام بمواجهة الشائعات بصورة فورية، واستحداث مجموعات عمل بكل جهة حكومية لمتابعة ما ينشر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة الشائعات في مهدها بكشف الحقائق، والعمل على إصدار قانون متخصص لمواجهة الشائعات وبخاصة الإلكترونية منها، وتغليظ العقوبات المقررة لها.

•الاهتمام بالإعلام الأمني ودوره في المكافحة لتحقيق الوعي المجتمعي بصور تقنية المعلومات وخطورتها، وبيان أثارها السلبية على الفرد والمجتمع على حد سواء، لتغيير الصورة الذهنية التي رسمتها بعض الأعمال الدرامية بإظهار المجرم المعلوماتي في صورة البطل الذي يكافح الفساد، وصولاً لتحقيق الردع العام.

•الاهتمام بتدريب العاملين في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات لمواكبة كل ما هو حديث في هذا المجال.

•تشجيع الأعمال البحثية المتعلقة بالجرائم المعلوماتية وعقد المسابقات البحثية حول مكافحتها، مع الاهتمام بإدراجه ضمن الموضوعات البحثية المؤهلة للحصول على الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه) للتأكد من مواكبة أحدث الأساليب العلمية المطبقة في هذا المجال. [١]

•العمل على التعديل المستمر للقوانين والأنظمة الخاصَّة التي تكفل سدَّ كافَّة الثغرات التي تعيق مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مثل القوانين المتعلقة بكيفية استخراج الأدلة الرقمية، وحفظها، لتشمل ما يستجد من أشكال للدليل الرقمي.

•التنسيق وتوحيد الجهود بين الجهات المختلفة ذات الصلة بمكافحة تلك الجريمة (التشريعيّة، والقضائيّة، والضبطية، والفنية) وذلك من أجل تجفيف منابع جرائم تقنية المعلومات وخاصة تلك التي تستهدف الأمن القومي والسلام الاجتماعي للدولة قدر المستطاع، والعمل على تحديث سبل ضبطها ولإقامة الدليل على مرتكبيها.

•الاهتمام بعقد الاتفاقيات الإقليمية والدولية بخصوص مكافحة الجرائم الإلكترونية منعاً وضبطاً، والانضمام للاتفاقيات القائمة، وبصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات وكيفية طلب الأدلة الرقمية، والعمل على تفعيل اتفاقيات تسليم المجرمين.

[١] تقوم أكاديمية الشرطة المصرية ممثلة في كليات (الشرطة –الدراسات العليا – التدريب والتنمية) ومركز بحوث الشرطة بممارسة دور سباق في هذا المجال.

- العمل على تكوين تكتل عربي موحد مكون من جهات المكافحة العربية يتمتع بالقوة الفنية التكنولوجية والبشرية الكافية لمواجهة الهجمات السيبرانية الشرسة التي تتعرض لها المنطقة العربية، وتنسيق جهود المكافحة بينهم، من خلال عقد اللقاءات المباشرة وورش العمل الدورية بين العاملين في تلك الجهات لتوحيد المفاهيم وتبادل الخبرات.

- ترسيخ التعاون الدولي الداعي لقيام كل دولة بواجباتها نحو متابعة الأنشطة العلنية الإجرامية الإلكترونية التي تمارس من أراضيها، ضدّ الدول أو الجهات الأخرى.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

(أ) المؤلفات العامة:

١. سرور، أحمد فتحى (١٩٨٥) الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة.
٢. سرور، أحمد فتحى. الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة السادسة.
٣. خليفة، إيهاب (٢٠١٦) مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى.
٤. خليفة، إيهاب (د.س) حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر.
٥. خليل، خالد عبد الفتاح محمد (٢٠١٧) مشكلات إنفاذ وتنازع القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية وقواعد تنازع القوانين، دار الجامعة الجديدة.
٦. الصغير، جميل (١٩٩٨) الجوانب الإجرائية للجرائم المتعلقة بالأنترنت، دار النهضة العربية.
٧. السدحان، عبد الله بن ناصر (٢٠٠٦) الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الإسلامي والجنائي المعاصر (دراسة مقارنة)، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٧هـ.
٨. السنهورى، عبد الرازق. موسوعة الوسيط في شرح القانون المدني دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان
٩. فهمى، علاء الدين محمد؛ وآخرون (١٩٩١) الموسوعة الشاملة لمصطلحات الحاسب الإلكتروني، موسوعة دلتا كمبيوتر، القاهرة، مطابع المكتب العربي الحديث.
١٠. سندالى، عبد الرازق (٢٠٠٧) التشريع المغربي في مجال الجرائم المعلوماتية، المغرب: الندوة الإقليمية حول "الجرائم المتصلة بالكمبيوتر".
١١. مصطفى، محمود (١٩٨٣) شرح قانون العقوبات، القسم العام، ١٩٨٣
١٢. عيد، محمد فتحى (١٩٩٩) الإجرام المعاصر، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤١٩هـ.
١٣. خشبه، محمد السيد (١٩٨٤) مقدمه في الحاسبات الإلكترونية، القاهرة.
١٤. صالح، مروة زين العابدين (٢٠١٦)الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الإنترنت بين القانون الدولي، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى.

١٥. هروال، نبيلة (٢٠٠٧) الجوانب الإجرائية لجرائم الإنترنت في مرحلة جمع الاستدلالات، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي.
١٦. الحلبى، خالد عياد (٢٠١١) إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١٧. إبراهيم، خالد ممدوح (٢٠١١) فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
١٨. الشاوى، سلطان (١٩٧٥) أصول التحقيق الإجرامي، مكتبة الإرشاد، بغداد.
١٩. الشوا، محمد سامى (١٩٩٤) ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، القاهرة، دار النهضة العربية.
٢٠. الحيدرى، جمال إبراهيم (٢٠١٢) الجرائم الإلكترونية وسبل معالجتها، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد.
٢١. رستم، هشام محمد فريد (١٩٩٤) الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مكتبة الالات الحديثة، الطبعة الأولى.

(ب) <u>الرسائل العلمية المنشورة عبر شبكة الإنترنت:</u>

١. حسين، عبد الرحمن جميل. **الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي.** (أطروحة ماجستير). بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية فلسطين نابلس.
٢. معاشي، سميرة.(٢٠١١) **التفتيش في الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي.** (أطروحة ماجستير) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣. المالكي، محمد بن أحمد خضران (٢٠١٥) **رؤية استراتيجية لربط شبكة المعلومات الأمنية بين دول مجلس التعاون لمكافحة الجرائم الإلكترونية** (أطروحة ماجستير).الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية.

(ج) المقالات والبحوث الإلكترونية المنشورة عبر شبكة الإنترنت:

١. عطية، أيسر محمد (٢٠١٤) دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته، الملتقى العلمي حول الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية.
٢. الشهرى، فايز بن عبد الله. التحديات الأمنية لوسائل الاتصال الجديدة : دراسة الظاهرة الإجرامية على شبكة الإنترنت. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج.٢٠، ع. ٣٩.
٣. إبراهيم، راشد بشير. التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات (دراسة تطبيقية على إمارة أبو ظبي)، بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع. ١٣١.
٤. سعيد، محمود شاكر. تقرير عن: ندوة التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مج. ٢٠، ع. ٤٠.
٥. الحسينى، عمر الفاروق (١٩٩١) تأملات في بعض صور الحماية القانونية لنظم الحاسب الآلي، بحث مقدم لمؤتمر الحاسب الإلكتروني. القاهرة.
٦. صفو، نرجس (٢٠١٦) الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية ورقة عمل مقدمة خلال أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر " التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية " طرابلس.
٧. سندالى، السيد عبد الرازق (٢٠٠٧) التشريع المغربي في مجال الجرائم المعلوماتية، ضمن أعمال الندوة الإقليمية حول «الجرائم المتصلة بالكمبيوتر». المملكة المغربية.
٨. عرب، يونس (٢٠٠٢) جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي ٢٠٠٢ –تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية –أبو ظبي.